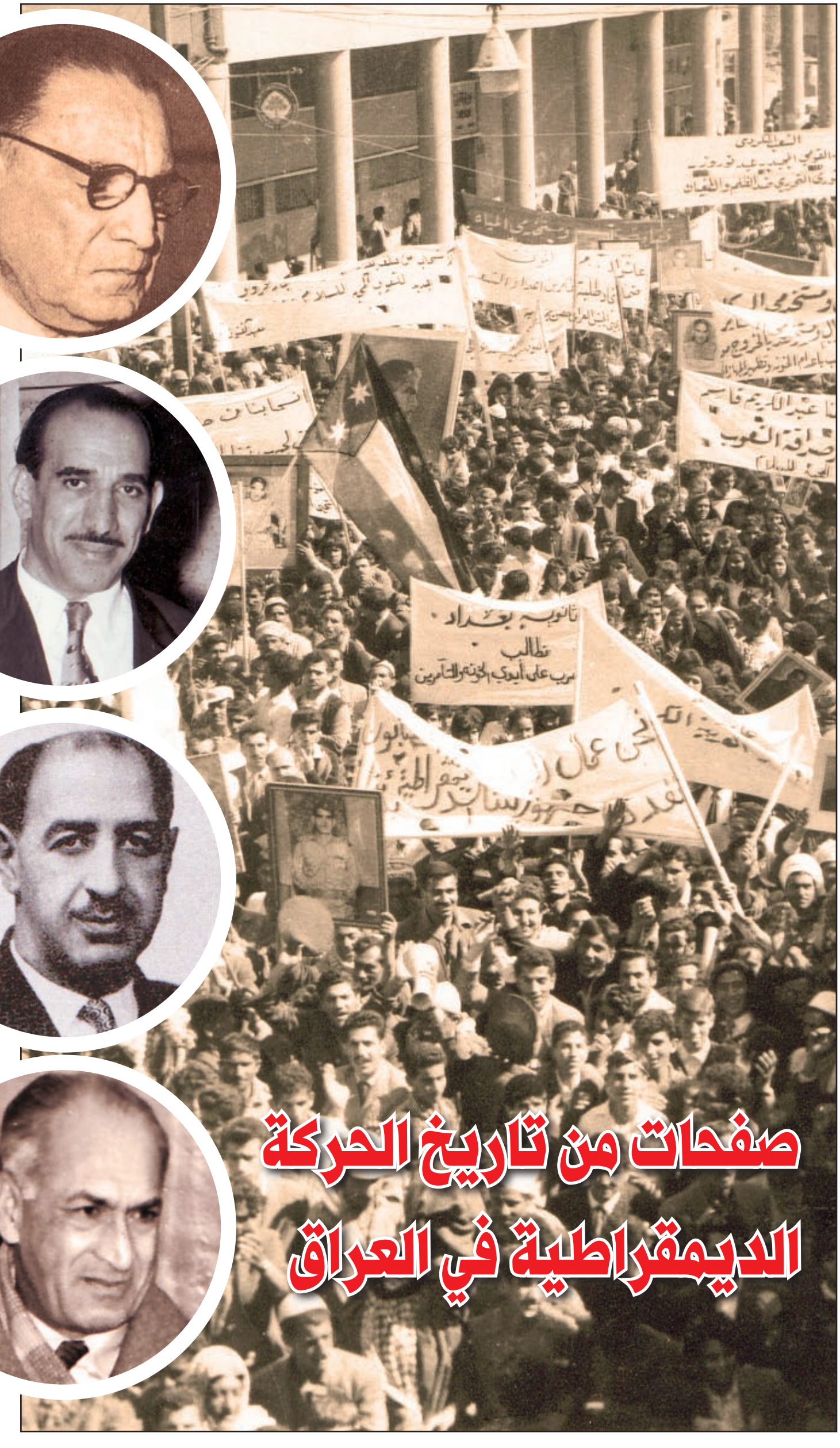

صفحات من تاريخ الحركة الديمقراطية في العراق

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير

فخري كريم

ملحق اسبوعي يصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

العدد (2287) السنة التاسعة
الإثنين (24) تشرين الاول 2011

6

استقالة الجادرجي وابو التمن تشعل فتيل أزمة سياسية

من التراث الديمقراطي

مذكرة الشيخ محمد رضا الشبيبي الى رئيس الوزراء عبد الرحمن البزاز

محمد رضا الشبيبي

محمد رضا الشبيبي

عبد الرحمن البزاز

تحية طيبة:

وبعده يسعني ان اشير الى محادثتنا التلفونية الموجزة غداة اضطلاعكم باعباء المسؤولية وما تضمنته من التمنيات الطيبة لكم بالتوفيق.

ويطيب لي كذلك ان اعزز ذلك الحديث بهذه المذكرة الموضحة لطائفة من القضايا والمشكلات الخطيرة التي تواجهها البلاد راجين ان يحالفكم التوفيق في درسها فقرة فقرة، تمهيدا للاخذ بمضامينها قدر الامكان. ومما شجع على تقديم هذه المذكرة في هذا الظرف بالذات ان رئاسة الحكومة يشغلها احد رجال القانون وتلك خطوة حسنة، واحسن منها ان يكون المسؤول ذا سند شعبي متين وهو امر يساورنا الشك فيه الان.

كان الشعور الوطني في العراق يتجلى بالغيرة الوطنية والحب العميق لارض الاباء والاجداد وكان هذا الشعور لحافز الاول لصيانة وحدة البلاد. ولكن الاحداث والكوارث التي حلت بها نتيجة تصارع الاراء وتضارب الاهواء وتشجيع التفرقة عصفت بهذا الشعور النبيل واقصته الى ابعاد واعماق سحيقة، يخشى ان تتيح للاجنبي المتربص الفرصة للنيل من وحدتنا الوطنية المقدسة، ولم يعد خافيا على احد ان البلاد العراقية تجتاز في ظروفها الحالية مرحلة لا تحسد عليها من مراحل حياتها، وكيف تحسد على مراحل مو سو مة بكثرة مخاوفها و مشكلا تها ، وما يتخللها من شكوك واحتمالات. وقد تسنى لي اخيرا ان اتصل بجمهرة من ابناء البلاد، وان المس مواقع الالم منهم والاحساس بما يخالجهم من سخط وتذمر، وفي وسعي ، بل ارى من واجبي، ان اسجل ملخصا مظاهر ذلك في الفقرات التالية:

١- جاء على لسان السيد رئيس الوزراء في مؤتمره الصحفي قوله "ان الحكومة عازمة على اعادة الحياة الدستورية للبلاد واجراء انتخابات حرة وبهذا كما لا يخفى ستنتهي الفترة الانتقالية وتستقر الاوضاع في البلاد ويتمكن الشعب من ممارسة حقه القانوني في انتخاب من يراه صالحا لادارة البلاد وتحمل مسؤولياتها الجسام". واننا نؤكد على ضرورة القيام عاجلا بوضع اسس قانون الانتخابات المباشرة خلال فترتها المحددة في الدستور المؤقت، على ان يجري ذلك باشراف سلطة معروفة بالحياد والاستقامة، سلطة تضمن للجمهور حرية الصحافة والرأي والتعبير.

٢- تناول السيد رئيس الوزراء في مؤتمره الصحفي موضوع الوحدة العربية والاتحاد واجاب عن التساؤلات الكثيرة التي اثيرت حول تصريحاته. وفي رأينا انه مهما كانت اتجاهاتنا السياسية والاجتماعية في القضايا العربية، فان الوحدة الجغرافية ووحدة التاريخ والمصير قادرة في اي وقت على ان تخلق بيننا وحدة عمل، نواجه بها التحديات والمخاطر. ان الوحدة العربية في رأينا هدف يتم باستقتاء الشعب عليه، وان التضامن العربي وسيلة لحمايته.

٣- ما انفك حكم العراق في عصرنا هذا بالذات مشربا بالاهواء والاغراض وان كانت تلك الاغراض مقنعة او مغلفة بالفاظ خلابة. ولم يكن الطعن في الحكم المذكور سهلا، لانه في ظاهره مستمد من مبادئ بنيت عليها القوانين المرعية وقد اعتبرت الطائفية بموجب هذه القوانين جريمة يعاقب عليها: ولكن العبرة ليس بالالفاظ المجردة والتشريعات المقنعة، بل بالتطبيق السليم والادراك الصائب لروح تلك القوانين.

ولم تكن التفرقة الطائفية مشكلة سافرة من مشاكل الحكم كما هي اليوم، ولم تكن مصدرا باعثا على القلق المستحوذ على الشعب. طالما استنكرت التفرقة وكافحتها وطالبت بالاقلاع عن هذا الاسلوب الممقوت، وطالما تنادي المخلصون باتباع نهج آخر تراعى فيه المساواة المطلقة التي اكدت عليها الشرائع السماوية والقوانين الوضعية".

ومن الواضح ان، الشعب العراقي انتفض اكثر من مرة على سياسة التفرقة النكراء، وعمل منذ ثورته الاولى عام ١٩٢٠ على اقامة حكم وطني ديمقراطي يسهم باقامته وينعم في خيراته ابناء الشعب كافة لا يفرقهم عنصر او دين او مذهب. وقد بارك الشعب ثورة الرابع عشر من تموز وعلق عليها امالا كبيرة وتوقع المخلصون ان تستأصل جذور النعرات المفرقة باستئصال قواعد الاستعمار وركائزه. غير ان الاحداث الاخيرة برهنت مع بالغ الاسف على انبعاث روح التفرقة بشكل اشد واعنف من ذي قبل بكثير. ولا نذيع سرا اذا قلنا ان كثرة الشعب ساخطة جدا من جراء ذلك، وانها تعتبر كرامتها مهانة وحقوقها مهضومة، ولاسيما وقد رافق ذلك سوء اختيار بعض من يمثلونها في جهاز الحكم. واذا كان من الممكن ان تغض هذه الكثرة الشعبية نظرها عن بعض حقوقها في وظائف الدولة، وترك شبابها المثقف من حملة الشهادات العالية وغيرهم دون عمل، اذا كان من الممكن ايضا ان تغض هذه الكثرة النظر عن التقصير المتعمد في انعاش مرافقها الثقافية والاقتصادية والاجتماعية، واذا كان من الجائز ان تغض نظرها عن مواقفها المشرفة في الجهاد والتضحية فانها لا يسعها غض النظر عن التعرض بعروبتها واصالتها وكرامتها واخلاصها للوطن وللدولة التي اقامتها على جماجم شهدائها الابرار، ذلك التعريض المثير الذي يلوح به بعض المسؤولين والصحف الاجيرة.

الصراحة في القول وتصحيح الاوضاع المنحرفة، بادرنا تذكيرها بهذه الحقيقة، اذ ليست الدولة واجهزتها ووظائفها ومجالات العمل فيها وقفا على طائفة دون اخرى انما توزع واجباتها حسب الكفاية، ولعل نظرة فاحصة في الدواوين الكبيرة في الدولة ومن يشغلها تكفي دلالة على سياسة مجاباة، خصوصا وان كثيرا من المقربين محرومين غالبا من المؤهلات والكفايات والاخلاص.

٤- لاشك ان صيانة الوحدة الوطنية وحقن الدماء واعادة الطمأنينة والسلام الى ربوعنا في الشمال العزيز يتطلب منه درسا دقيقا للقضية الكردية التي طال عليها الامد. ولما كان العرب والاكراد شركاء في هذا الوطن يتقاسمون غرمه وغنمه، فاننا نرى ان لاخواننا الاكراد حقا في التمتع بحقوقهم المشروعة، وذلك عملا بالادارة اللامركزية ضمن الوحدة العراقية، هذا الاساس الذي تقضي ضرورة الاخ به اسلوبا للحكم في العراق من الناحية الادارية.

٥- تعرضت النقابات في العراق لمختلف اوجه الضغط السياسي الامر الذي حرفها عن خدمة منتسبيها في حدود صلاحياتها واغراضها المهنية. كما تحملت الفئات العاملة تبعات ذلك ففصل وسجن كثير منهم وحرمت عوائلهم من مصادر عيشها. لذلك وجب على الحكومة ان تعيد النظر في احكام قانون العمل، اخذة بنظر الاعتبار الاخطار التي ظهرت لدى تطبيق القانون المذكور، وان تفسح المجال لقيام نقابات مهنية تراعي مصالح المنتسبين اليها رعاية حقة.

٦- لا نريد ان ندخل في جدل عن الاشتراكية من حيث كونها صالحة او غير صالحة للعراق، ولكننا نكتفي بالرجوع الى حقائق الاشياء، وبما حصل فعلا من نتائج ليصدر الحكم مبنيا على الواقع دون الخيال، فعند تطبيق القرارات الاشتراكية في ١٤ تموز ١٩٦٤ نلاحظ ان اوضاع العراق المالية والاقتصادية تزداد تخبطا وارتباكا، زيادة في البطالة وقلة في الانتاج وتبذير في اموال الدولة تهريبا لرؤوس الاموال الوطنية وعجزا في الموازنة.

لقد اشار السيد رئيس الوزراء الى طبيعة هذه الاشتراكية بقوله في المؤتمر الصحفي ان هذه الاشتراكية لم تغير في الوضع الاقتصادي والاجتماعي في البلاد بقد ما تحسنت احوال طبقة معينة من الموظفين والمنتفعين على حساب الاخرين.

اننا نؤمن بالديمقراطية الاقتصادية هي النظام الذي يلائم ظروفنا وحاجاتنا واننا نؤمن بالعدالة الاجتماعية ونعتبر الفروق الاقتصادية البعيدة في مجتمعنا خرقا لقواعد هذه العدالة، فلهذا يمكن العمل على تقليل هذه الفروق عن طريق توزيع الضرائب وزيادة مكاسب الطبقة العاملة، ووضع خطة شاملة للتنمية الاقتصادية وزيادة الدخل العام.

اننا نطالب الحكومة بتدارك ما ادت اليه تلك السياسة المرتجلة من بطالة وذلك بايجاد عمل للعاطلين يكفل لهم مستوى من المعيشة يتلائم وكرامة الانسان. كما نطلب اعادة النظر في الاوضاع الاقتصادية مع تعيين مجالات القطاع العام والقطاع الخاص لكي ينصرف المواطنون الى مزاولة اعمالهم بحرية تامة واطمئنان كامل.

ان القطاع الزراعي في العراق يمثل مصدرا اساسيا من مصادر الثروة العامة، ولقد ظهرت في قانون الاصلاح الزراعي اخطاء ادت الى تخلف الزراعة، لهذا نطلب اعادة النظر في اسس القانون المذكور وذلك في ضوء الاخطاء التي ظهرت في مرحلة التطبيق وندعو للعمل على تطوير شؤون الزراعة وحماية الانتاج وتحديد واجبات الزراع والعمل على تعويض المستولي على اراضيهم منهم اصحاب حق اللزمة، اذ اننا لا نقر مبدأ المصادرة مطلقا.

ونطالب باعادة النظر في موضوع الضرائب خاصة ضريبة الدخل وضريبة الشركات والتعديلات التي جرت عليها اخيرا ونحث على دراسة علمية مبنية على التجارب التي مرت بها تلك القوانين لدى التطبيق ونطالب باعادة النظر في القوانين الاخرى التي شرعت في ظروف مستعجلة فجاءت مخالفة لاحكام شريعتنا الاسلامية وغير ملائمة لاوضاعنا وتقاليدنا الاجتماعية . ان الشريعة الاسلامية هي الاساس الراسخ الذي يقوم التشريع عليه وان اي قانون او نظام يتعارض معها يعتبر تحديا لشعور الامة وعقيدتها الراسخة.

٧- لا تزال مفاوضات النفط بين الحكومة العراقية والشركات العاملة في العراق طي الكتمان ولم تعرف تفاصيلها بعد. ومع تقديرنا للجهود التي تبذل لاستخلاص حقوق العراق من الشركات الاجنبية، إلا اننا نرى في القانون رقم ٨٠ سنة ١٩٦٣ وشركة النفط الوطنية مكسبا وطنيا يلزم الحفاظ عليه. لذلك نهيب بالسلطة ان تعرض نتيجة المفاوضات قبل الالتزام بها على ممثلي الشعب حين تعود الحياة الدستورية الى البلاد ليقول الشعب كلمته فيها.

٨- كان الهدف الاساسي من تكوين الاتحاد الاشتراكي العربي في العراق ان يضم منتسبي النقابات ومختلف الفئات العاملة، غير ان هذه المنظمة لم يحالفها التوفيق على الرغم من اسناد السلطة لها ماديا ومعنويا. ذلك لان الاهواء تنازعتها منذ البداية، يضاف الى ذلك انها قامت على مبدأ احتكار العمل السياسي وفكرة الحزب الواحد ولا نقر ذلك منهجا للحكم في البلاد، ولهذا نطلب بان تبادر الحكومة الى تعديل القانون الذي قامت بموجبه هذه المنظمة لتتمكن الفئات الوطنية التي تستمد اراءها من صميم هذا البلد من ممارسة نشاطها السياسي.

هذا ووفاء منا لامتنا ووطننا وقياما بالواجب المفروض علينا وابرام لذمتنا بادرنا الى بيان اهم مشاكل الساعة التي تخالج افكار الجمهور مؤملين ان تعنوا بدراستها وبذل الجهود في سبيل الوصول الى الحلول السليمة للمشاكل المذكورة كافة. وختاما نبتهل الى اللعة العلي القدير ان يسدد خطانا انه ولي التوفيق.

٢٨ تشرين الاول ١٩٦٥

عن كتاب (الشبيبي ودوره السياسي والفكري)

محمد حديد: الصراع من أجل الديمقراطية في العراق

محمد ابراهيم محمد

الكتابُ الذي نقدمه هو استعراض حقيقي لحياة وطني عراقي بلغ من رجاحة العقل وسمو الروح والخلق ومن التحلي بالصفات الوطنية الصادقة وقد أغدقت له بالفضل لخدماته في العراق والمحافل الدولية ويعد هذا الرجل المتضلع لصدور القانون رقم (٨٠) لسنة ١٩٦٠ الذي كان هو مهندسه الحقيقي وهو القانون الذي استعاد حقوق الطرق النفطية من الأراضي غير المستثمرة وتوفي في لندن وهو بعيد عن وطنه بتأريخ (٦/ أب/ ١٩٩٩) ونعته الصحف البريطانية والأمريكية ومنها نيويورك تايمز والاندبندنت، ونصوصها موجودة في هذا الكتاب.

ذلك هو محمد حديد الشخصية السياسية الوطنية التي حازت احترام العراقيين على اختلاف اتجاهاتهم وانتماءاتهم وعرف بثقافته العصرية الواسعة ونزاهته المطلقة وتفكيره الهادئ العميق وكان موضع التقدير والاحترام في جميع العهود السياسية التي توالت الحكم على العراق في ظل النظامين الملكي والجمهوري سواء كان في الحكم أم المعارضة وكان تقدير نوري السعيد له، مثلا، لا يقل عن تقدير عبدالكريم قاسم له الذي ولاه وزارة المالية في أول وزارة عراقية في العهد الجمهوري من دون ان تكون له معرفة شخصية سابقة به بل استنادا الى سمعته وكفاءته العلمية والاقتصادية.

ان هذا الكتاب الذي نستعرضه في الوقت الحاضر هو عبارة عن قدرات شخصية للرجل محمد حديد التي دوّنها قبل وفاته الذي بلغ من العمر اثنين وتسعين عاما والكتاب يقع في (٥٧٦) صفحة من القطع المتوسط وأرفق فيه المؤلف عدة تصاوير فوتوغرافية تأريخية أظهرها أول مرة لتزيد البحث توضيحا وفائدة وطبع الكتاب في بيروت وصدر عام ٢٠٠٦ وتصدر غلاف الكتاب صورة شخصية لمدوّن الذكريات محمد حديد وكتب مقدمة الكتاب المؤرخ العراقي المتضلع الأستاذ نجدة فتحي صفوت.

تتناول هذه المذكرات سيرة محمد حديد منذ ولادته في الموصل وأيام طفولته فيها ثم دراسته في مدارسها وذهابه للدراسة في الجامعة الأمريكية في بيروت حيث بدأت علاقاته بزملاء عراقيين تلك العلاقات التي امتدت الى أواخر حياته ثم دراسته في لندن على يد أساتذته الذين استفاد منهم وتأثر بآرائهم ثم عودته الى العراق وعمله في وزارة المالية وهو مؤسس وفعال في (جماعة الأهالي) وعضو رئيس مهم في (الحزب الوطني الديمقراطي) ونائب لرئيسه عبر سنوات طوال وتوليه وزارة المالية بعد (١٤/ تموز/ ١٩٥٨) وعمله مع عبدالكريم قاسم والخلاف الذي نشب بين الزعيم عبدالكريم قاسم وعبدالسلام عارف وما يعرف عن القضية الكردية وملابساتها وتطوراتها وعلاقة مصطفى البارزاني بالحكومة العراقية بعد ١٤/ تموز/ ١٩٥٨ ثم حركة الشواف في الموصل ومحاولة اغتيال عبدالكريم قاسم وانسحاب العراق من (ميثاق بغداد) والاتفاقية الاقتصادية مع الاتحاد السوفيتي. وتتناول هذه المذكرات بكثير من الاسهاب دور محمد حديد في مفاوضات النفط مع الشركات الأجنبية وما بذله من جهود لاصدار القانون رقم (٨٠) الذي كان محمد حديد مهندسه وقد ضمن به مصالح العراق للمناطق غير المستثمرة وتروي تفاصيل المفاوضات وتطورها في هذا الكتاب. وتحتوي المذكرات أيضاً على فصل اضافي في تقديم عهد عبدالكريم قاسم الذي كان محمد حديد من أركانه ومن أبرز شخصياته المدنية وأكثرها تمتعاً بثقة عبدالكريم قاسم واحترامه مع عرض موضوعي لأهم الجوانب السلبية والايجابية في ذلك النظام.

وأخيراً لابد من القول ان هذه المذكرات التي قدّمها لنا محمد حديد الى القارئ العراقي والعربي بأنها ستكون مصدراً ثراً جديداً لنا ولتاريخ العراق السياسي الحديث واضافة مفيدة ما صدر حتى الآن من مذكرات الساسة العراقيين تلقي أضواء جديدة ومفيدة على جوانب كثيرة من ذلك التاريخ فضلاً عن انها تعرض سيرة غنية ومشرّفة لشخصية خدمت بلادها بكل كفاءة واخلاص.

من اوراق الراحل عبد الغني الملاح:

جماعة الأهالي .. اول مدرسة ديمقراطية في العراق

عبد الغني الملاح
كاتب وباحث راحل

كامل الجادرجي ومحمد مهدي كبة في سجن بغداد سنة ١٩٥٧

لم يكن هناك شك في ان أول مدرسة ديمقراطية نشأت لتحقيق الأهداف الوطنية وتطورت أفكارها مواكبة التحولات الاجتماعية هي (جماعة الأهالي) أو كما اصطلح عليها (مدرسة الأهالي) وإذا أردنا ان نضع تأريخاً لظهور هذه المدرسة أو تأسيسها فلابد لنا من مرافقة الروافد الفكرية التي تجمعت في مصب وطني واحد حتى ظهرت بشكلها المسمى (جماعة الأهالي)، وهذه الروافد -في رأينا- تتمثل بفعاليات ثلاثة تيارات وطنية بادئ الأمر كانت منفصلة عن بعضها تماماً ويتمثل التيار الأول وهو الأقدم بفئة من جمعية النشأ العراقي أو جناح-ان صح التعبير- من أجنحة تلك الجمعية التي أسسها الطلبة العراقيون في الجامعة الأمريكية ببيروت عام ١٩٢٥-١٩٢٦ الدراسية وكان ذلك الجناح هو العنصر المحرك للجمعية على اختلاف اتجاهاتها

وكان أعضاؤها يتمثلون بعبد الفتاح إبراهيم ومحمد حديد وجميل توما ودرويش الحيدري ونوري روفائيل، وبعد فترة التحق بهم علي حيدر سليمان وعبد الله بكر وقد اتفقوا على العمل لتطوير نهضة البلاد في الوقت الذي لم تكن أهدافهم الفكرية واضحة المعالم في حينه كأي حركة طلابية تبدأ من الحماس الوطني وتنتهي بإيديولوجية ثابتة وافترقوا عن بعضهم خلال مراحلهم الدراسية، فذهب بعضهم الى الجامعات الأمريكية مثل عبد الفتاح إبراهيم، وذهب آخرون الى جامعة لندن مثل محمد حديد ولكن الصلة الوطنية لم تنقطع بينهم وبقيت عن طريق المراسلات الشخصية حتى عادوا الى بغداد فتجمعوا مرة أخرى وكان أول العائدين عبد الفتاح إبراهيم فراح يمارس نشاطه بالاتصال بروافد وطنية أخرى بالرغم من اجتماعات (جماعة النشأ) العائدين من الخارج التي استمرت حتى عام ١٩٣١ وكان اجتماعهم الأخير في دار درويش الحيدري لا يضم أحدا من غير تياراهم.

اما التيار الثاني فكان يتمثل بكامل الجادرجي وقد برز نشاطه السياسي بشكل ملموس منذ عام ١٩٢٦ حيث عين معاونا لوزير المالية للشؤون التي تتعلق بالبرلمان، وفي عام ١٩٢٧ انتخب نائباً وانتسب الى حزب الشعب (المعارض) الذي كان يتزعمه ياسين الهاشمي ثم دخل حزب الإخاء الذي تزعمه ياسين الهاشمي أيضا على أنقاض حزب الشعب في عام ١٩٣٠ وانتخب عضواً في اللجنة المركزية للحزب وتولى إدارة شؤون صحافته وكان من اشد المعارضين لمعاهدة ١٩٣٠ فكرا وسلوكاً لذلك حوكم في وزارة نوري السعيد الأولى وحكم عليه بالسجن، وفي عام ١٩٣٣ التقى بجماعة الأهالي بعد ان تم لقاء التيارين الأول والثالث وبعد خلافه مع ياسين الهاشمي ورشيد عالي الكيلاني أثر تراجعها عن معارضة ١٩٣٠، كما سنشير الى ذلك.

اما التيار الثالث فيتمثل في الطلاب الذين ساهموا في مظاهرات قضية النصولي ومظاهرات زيارة الفريد موند، وهم حسين جميل وعبد القادر إسماعيل وانضم إليهم خليل كنه وجميل عبد الوهاب، كما ان هذه الجماعة التقت قبل لقائها بالتيار الأول مع فائق السامرائي ويونس السبعاوي وحوكموا عن قضية المنشور الذي دعا الناس الى الإضراب في أيلول عام ١٩٣٠.

وعندما عاد عبد الفتاح إبراهيم من الخارج اتصل بأعضاء هذا التيار وعمل جاهداً لتوحيد التيارين الوطنيين فنجح في مهمته وسمي هذا التجمع (جماعة الأهالي) نسبة الى جريدة الأهالي التي صدر عددها الأول في ٣/كانون الثاني/١٩٣٢ وقد كان مؤسسوها كل من عبد الفتاح إبراهيم ومحمد حديد وحسين جميل وعبد القادر إسماعيل وخليل كنه، وكان امتيازها باسم احدهم حسين جميل وهؤلاء الشباب كانوا بمثابة الهيئة الرسمية التي تمثل لقاء التيارين الوطنيين الأول والثالث عند صدور الجريدة، بينما كان الآخرون عاملين في التنظيم بشكل او بآخر، وكان العدد الأول من الجريدة يحمل في صدر صفحته الأولى جملة (يحررها فريق من الشباب).

ولم تمضي فترة وجيزة على لقاء (جماعة النشأ) بجماعة مظاهرات (النصولي والفريد موند) وتشكيلهما جماعة الأهالي حتى التقى بهما التيار الثاني المتمثل بكامل الجادرجي وكان ذلك في عام١٩٣٣ بعد أن استقال من حزب(الإخاء الوطني) وكان هذا اللقاء حدثاً تاريخيا زاد من نشاط الجماعة السياسي والفكري وتأثيرهم في المجالات التقدمية والديمقراطية، أما أسباب استقالة الجادرجي من (حزب الإخاء الوطني) فتعود الى كونه من أشد المعارضين لتوظيف رشيد عالي الكيلاني في البلاط الملكي، وقد تم ذلك بقرار من اللجنة المركزية ما جعله يستقيل منها ثم يكتفي ببقائه عضوا في الحزب، غير إن قبول رشيد عالي تشكيل الوزارة في ٣٠ آذار ١٩٣٣ مع أقطاب الحزب ياسين الهاشمي وحكمة سليمان والتعاون مع نوري السعيد ورستم حيدر، اعتبره الجادرجي رجوعاً من قبل الحزب عن معارضة معاهدة ١٩٣٠ والاعتراف بها فاستقال من الحزب، وبذلك ضرب مثلاً قوياً لأخلاقية الالتزام السياسي والمبدئي في آن واحد رافضاً كل التبريرات لمثل هذه الايجابية المصلحية.

وقبل هذا التاريخ كان الجادرجي يراقب نشاطات جماعة الأهالي وكان يود أن يتصل بهم كما كانوا هم يودون ذلك،وذكر لنا في مذكراته النص الآتي:

ثم حصلت رغبة من الجهتين على ما أعتقد فمن جهتي كنت أود أن اتصل بهذه الجماعة وكانت نفس الرغبة من جهتهم، فاتصلت أولاً بعبد الفتاح إبراهيم ثم بعبد القادر إسماعيل وكلما كان اتصالنا يزداد كانت الصلة تتوثق واجتمعنا يوما بداري وكان الحاضرون عبد الفتاح إبراهيم ومحمد حديد وعلي حيدر سليمان وبحثنا في لزوم وضع منهج اجتماعي سياسي وخطة تسير عليها جريدة الأهالي، وكان ذلك في أوائل سنة ١٩٣٣ فصدرت الجريدة تدعو الى خطة معينة ومبدأ مقرر هو الشعبية.

والجدير بالذكر إن صاحب فكرة الشعبية وواضع مسودتها هو عبد الفتاح إبراهيم وقد أقرت بعد إجراء تعديلات عليها خلال مناقشات قوية كشفت عن بعض الخلافات الفكرية بين الجماعة ولكنها بقت كامنة في نفوسهم حتى ظهرت عام ١٩٤٦ عندما أجيزت الأحزاب السياسية وتفرقت الجماعة في ثلاثة أحزاب.

ويقول الجادرجي في فقرة أخرى من مذكراته: وما يجب ذكره إن الأشخاص الآخرين كحسين جميل وخليل كنه وإبراهيم بيئون وغيرهم وإن كانوا قد انسحبوا من الجريدة فعلاً لكنهم ظلوا مناصرين لنا ولم يعرقلوا مساعينا.

وبعد انضمام الجادرجي لجماعة الأهالي أصبحت الجريدة معارضة بشدة لوزارة رشيد عالي الأولى إلا أن أحد أعضاء تلك الوزارة وهو محمد زكي البصري وزير العدلية كان يدافع بصورة سرية عن سياسة جريدة الأهالي وموقفها من الوزارة ولم يجد محمد زكي البصري مقاومة من زملائه الوزراء في أثناء دفاعه عن خطة الجريدة لأن الوزارة كانت في غفلة عما تحدثه هذه الجريدة من تحولات في الرأي العام فلم يشعروا بخطرها، وفي تلك الأثناء حدثت أزمة في صفوف الجماعة انتهت بخروج علي حيدر سليمان وذلك بعد أن توفي الملك فيصل الأول في ٨ أيلول ١٩٣٣ جاء بمقال الى الجريدة كله عطف على الملك الراحل فلم ترتضيه أسرة التحرير ووقف الجادرجي منه موقفاً شديداً ورفض نشره فحصل فتور بينه وبين الجماعة، فلما تألفت وزارة المدفعي الأولى وكان ناجي شوكت وزير الداخلية قد فطن الى الفتور الموجود بين علي حيدر سليمان وبين جماعة الأهالي فراح يتودد إليه.

فتتطور الفتور بتشجيع منه الى قطيعة ثم الى انسحاب نهائي، وفي عهد وزارة المدفعي الأولى عطلت جريدة الأهالي لكن الجماعة أصدروا جريدة أخرى باسم (صوت الأهالي) وكان كامل الجادرجي مديرها المسئول وصاحب امتيازها.

جماعة الأهالي ظاهرة سياسية أصيلة

من هذا المنطلق نبدأ دراستنا لجماعة الأهالي كظاهرة سياسية أصيلة ظهرت جماعة الأهالي بالتقاء تياراتها الوطنية الثلاثة والى الفئة الحاكمة التي برزت على المسرح السياسي بعد ثورة ١٩٢٠ يكفي لكشف حقيقة النوعية السياسية التي مارست الحكم في العراق بتوجيه من دار الاعتماد البريطاني أو الملك المدين بعرشه الى وزارة المستعمرات البريطانية.

إن تلك النوعية كانت تعمل في دائرة من الثقافة الضحلة التي كانت هي الطابع المتميز لثقافة العهد العثماني ومخلفاته.

فانغرست في نفوسهم مع كل أبعاد المصلحة الخاصة التي غزاها الإقطاع في العراق والعشائرية المستشرية جذورها في المجتمع بصورة عامة فانحدرت تلك النوعية مع التيار الاستعماري عن قصد أو غير قصد ومارست المعارضة وهي خارج الحكم وأيدت السياسية العامة وهي مساهمة في الحكم كما حدث لياسين الهاشمي ورشيد عالي الكيلاني وقد أنتبه الاستعمار الى هذه النوعية من الحكام فشجعها وخطط حتى تتبادل المناصب والمنافع فيما بينها فكانت الأحزاب السياسية تظهر حسب الظروف التي تمر بها البلاد ولم يكن لديها فلسفة اجتماعية أو مبدأ واضح ذو أهداف بعيدة المدى.

وإنما كانت تلك الأحزاب عبارة عن تجمعات عشائرية أو تجمعات لتحقيق أهداف مؤقتة تولد وتموت وهي تحوم حول تلك الأهداف الظرفية المؤقتة.

وقد كان ينقصها الالتفاف حول فكرة واضحة قبل الالتفاف حول (شخص) زعيم معين له كبيراً في الاشتغال بأمور الدولة، بل كان منصرفاً خلال التربية القلقة غير الموجهة التي عاشها الفتى، فقد ولد في مكة المكرمة عام ١٩١٢ عندما كان أبوه يقود حملة عسكرية ضد الإدريسي الثائر على الدولة العثمانية وتربى في كنف جده الحسين بن علي وتعلم دروساً في الدين واللغة والقرآن، وفي صيف عام ١٩٢٣ انتقل مع عمه عبد الله بن الحسين الى عمان شرق الأردن فتقرر دعوته الى بغداد التحاقاً بأبيه ليصبح ولياً للعهد على عرش العراق، وبعد ان درس القرآن وآداب اللغة، تولت تربيته في بغداد فور وصوله المس فيلي الإنكليزية فكانت تصطحبه في تنقلاته وتعلمه اللغة الإنكليزية وآدابها، ثم قفز الى جو جامعي غريب عن تجارب طفولته الخاصة وذلك في كلية هارو وقد عارض المستر بمري وزير المستعمرات البريطاني في دخول الأمير الى هذه الكلية بعد ان لاحظه لا يتكلم الإنكليزية الا قليلاً وانه لم يستفد من دروسه الخاصة على يد المس فيلي فأجل قبوله مدة سنة قضاها في دار (أر. أي جونستن) في فيكارج اوف ماردن في مقاطعة كنت، بعد ذلك دخل كلية هارو وبقي فيها ثلاث سنوات ثم عاد عام ١٩٢٨ ليلتحق بالكلية العسكرية العراقية ويتعرف على شباب عراقيين لهم تجارب أخرى تختلف اجتماعياً وسلوكياً عن تجاربه السابقة وتخرج برتبة ملازم ثان.

ان هذا الاضطراب في التربية وهذه القفزات المتناقضة في سن المراهقة كونت شخصية هذا الفتى الذي ظهر على مسرح الأحداث السياسية في بداية الثلاثينيات من خلال (حركة الأثوريين) ان هذه التراكمات بالنسبة لرجال الحكم من وزراء وملوك وأمراء ورجال وراء الستار يعملون بتوجيه من دار الاعتماد البريطاني جعلت الشعب ينتظر ولادة حركة سياسية جديدة تختلف ثقافة وسلوكاً وتفكيراً عن رجال الحكم التقليديين، لذلك كانت جماعة الأهالي هي المولود الذي انتبه له المفكرون من أبناء الشعب العراقي والذي راح يؤثر تأثيراً على الأفكار منذ صدور العدد الأول من جريدة الأهالي في ١٩٣٢/١/٢، ثم كشف الجماعة عن هويتها الفكرية في كراس (الشعبية) وصدر العدد الأول من جريدة الأهالي تتصدره افتتاحية بعنوان (منافع الشعب فوق كل المنافع)، وبذلك تكون جريدة الأهالي قد فتحت النار على الفئة الحاكمة، كما انها كتبت في عددها الثاني الصادر في ١٩٣٢/١/٣ مقالاً جاء عنوانه بشكل تساؤل (أفي البلاد نهضة..).

وصدر العدد الثالث في ١٩٣٢/١/١٠ وكان عنوان مقاله الرئيس بخطوط عريضة: الثورتان الفكرية والروحية.

ما هي مادة هاتين الثورتين

أمثلة من النهضة الأوروبية والثورتين الفرنسية والصناعية

واستمرت الجريدة تتطرق الى الأمور العامة والفكرية بهذا الأسلوب الجديد حتى انها طالبت بتأميم شركة كهرباء بغداد.

لم يمض أكثر من سنة على صدور جريدة الأهالي حتى توقفت بالتعطيل الإداري مرتين وكان توقفها للمرة الثانية بعد صدور عددين فقط من صدورها للمرة الأولى بعد التعطيل ولكنها عادت للصدور في ٢١/نيسان/ ١٩٣٣ وكان عنوان مقالها الأول (الأهالي تعود) وقد أصبح عزيز شريف مديرها المسؤول، واستمرت بخطتها في توعية الشعب وتوجيهه وتنبيهه الى ما يراد به، فكتبت في أحد أعدادها افتتاحية بعنوان (أين صرفت حصة العراق من كنوزه النفطية).

فهذه المعارضة الداعية الى تحقيق مصالح الشعب ضمن الدعوة الى الحياة الديمقراطية كانت تمثل الأسلوب الجديد الذي يطمح اليه الشعب والذي ظهر مع جماعة الأهالي كضرورة سياسية يحتاجها الظرف بكل أبعاده

معنى الديمقراطية في العشرينات

لابد قبل الحديث عن تطور الحركة الديمقراطية في الثلاثينيات ان نتحدث عن معنى الديمقراطية في تلك الفترة من تاريخ العراق، وقد يمتد غموض هذا المعنى الى فترة الحرب العالمية الاولى عندما تولى فتح العراق جيش (بريطاني – هندي) رأت حكومة الهند ان عليها ان تحمي مصالحها في الخليج العربي. فمنذ ان استولى هذا الجيش على البصرة سارع الموظفون الحكوميون الملحقون بالحملة الى انشاء ادارة منظمة وفقا للاساليب التي جرى اختبارها في الهند وقد كان هؤلاء يعتزمون ان يسكنوا جاليات هندية في العراق وان يدخلوا زراعة القطن ويبدوا ان هذه السياسة اثمرت بعض الشيء فذكر ريشارد كوك في كتابه تاريخ بغداد (ومما أثار الاهتمام الكثير ايضا موضوع زراعة القطن وهو المشروع الذي شجعه تشبث جمعية زراعة القطن البريطانية التي اقامت على مقربة من الكرخ محلجا عصريا). وكانت هذه السياسة التي تنفذ تحت شعار غير مسجل هو (انتم تزرعون ونحن نأكل) تسير بخط موازٍ لسياسة فرضها الاستعمار على وزارة المعارف وهي تشجيع الناحية الادبية وتوجيه الطلاب الى دراسة العلوم التاريخية والجغرافية وابعادهم عن النواحي العلمية كالفيزياء والكيمياء والرياضيات وغير ذلك لكي يبقى العراق بلدا متخلفا يحتاج دائما الى خبرات الاستعمار العلمية. لذلك كانت معظم البعثات الى خارج العراق بل جميعها للتخصص باللغة والادب والتاريخ والجغرافية وما اشبه. واما الوطنيون المخلصون فقد كانوا في محنة سياسية اما سرعة نمو الطبقة الجديدة الحاكمة . التي راحت تعمل لتحقيق مخططات ورغبات الاستعمار وكان هدف الوطنيين انتزاع استقلال العراق من براثن الاستعمار ومخلب ارباب المصالح الخاصة في آن واحد مما جعلهم ينشدون انشدادا مطلقا بالمعارضة وكانوا يعبرون عن ارائهم باخلاص تارة بشكل فردي وتارة بشكل تجمعات سميت احزابا. وكان للشخص فيها اهمية الفكرة. ويجب ان لا نغمط حق والئك لرجال الذين يمثلون الرعيل الاول من الوطنيين التواقين الى الاستقلال التام والحياة الديمقراطية السليمة. وقد مارسوا المعارضة باسلوب متميز مبني على مبادرات جريئة ينقصها التنظيم الجذري القوي والمبني على اسس فكرية واضحة. ولايضاح ذلك نعود الى الحديث عن وزارة عبد المحسن السعدون الاولى التي جاءت لاجراء الانتخابات – بالشدة – وتمرير معاهدة ١٩٢٢ ولكن فشلها كان يسبب تهالك رئيسها في تنفيذ ارادة المندوب السامي – السير هنري دويس – وقد طلب من – بمذكرة – ان يخصص مبلغا من المال لرشوة المجلس التأسيسي لكي يمرر المعاهدة ومن الغريب ان يأخذ عبد المحسن السعدون بهذه الفكرة مبدئيا وكاد ينفذها لولا اعتراض وزير الاشغال في وزارته ياسين الهاشمي بقوله (اننا لم نصل هذه الدرجة من التفسخ بعد) مما جعل مشروع الرشوة هذه يسقط وتسقط بعده الوزارة نفسها. وبالرغم من وجود معارضة مخلصة كانت تتمثل في اول الامر في حزبي الوطني والنهضة فان الاستعمار شجع تشكيل احزاب تمثل الفئة الحاكمة وتخدم مصالحه وتتكلم باسم الشعب كشف بعضها عن هويته الاستعمارية ومارس بعضه العمل السياسي بازدواجية ووجه مقنع بالوطنية ومن تلك الاحزاب على اختلاف مشاربها حزب الامة الذي تشكل في شهر اب سنة ١٩٢٤ وحزب الاستقلال الوطني الذي تشكل في شهر ايلول من السنة نفسها ثم حزب التقدم الذي الفه عبد المحسن السعدون في ٢٦/ حزيران /١٩٢٥ وحزب الشعب الذي شكله ياسين الهاشمي في ٢٠ / تشرين الثاني ١٩٢٥ وحزب العهد الذي شكله نوري السعيد وجعفر العسكري في ١٤/ تشرين الاول ١٩٣٠ ثم حزب الاخاء الوطني الذي تشكل من تالف حزبي (الاخاء والوطني) بتاريخ ٢٥/ تشرين الاول / ١٩٣٠ ومن خلال كل هذه الاحزاب لم يتمكن احد في ذلك العهد من وضع تعريف دقيق لمعنى الديمقراطية ليكون اساسا اكاديميا او دستوريا يعمل به. وبقي المفهوم جامدا كما فسره توفيق السويدي بالنص الاتي: (الدستورية في البلاد وهي الديمقراطية البرلماني الملكية وتوزيع السلطات ما بين القوات الثلاث ويستتب الامر بنوع من التدافع والتجاذب على ان لا يتعدى كل طرف على ما طلط له من حدود ضمن الدستور العراقي). وهذا التعريف لم يبلغ في كل الاحوال معنى الديمقراطية الذي تصبو اليه الاهالي في اتاحة الفرصة للمعارضة ان تعبر عن وجهة نظرها في الامور العامة بنفس وسائل الاعلام التي تستعملها السلطة او الحزب الحاكم في –التعبير عن وجهة نظرها من صحافة ومشوفة واذاعة ولا تؤاخذ على ذلك. ولكننا نجد في تلك الفترة اعتراضات فردية جريئة على الاوضاع القائمة وقد تقبلها الاهالي وصفقوا لها طويلا منها ما قاله الرصافي في قصيدة طويلة مطلعها:

انا بالحكومة والسياسة اعرف
آلامٍ في تفنيدها واعنف
وقد جاء فيها:
علم ودستور ومجلس امة
كل عن المعنى الصحيح محرف
وبالله يا وزراءنا ما بلكم
ان نحن جادلناكم لم تنصفوا
وكان واحدكم لفرط غروره
تمل تميل بجانبيه القرقف

ومن اعنف الشعر السياسي الذي كان يمثل رأي المعارضة بالحكم ما قاله السيد باقر الشبيبي في قصيدة جاء فيها:

المستشار هو الذي شرب الطلى
فعلام يا نوري السعيد تعربد

ولكن الانكليز كانوا يدركون ان المعارضة الفردية غير المنظمة او غير المنطلقة من اهداف محددة لا تشكل خطرا على وجودهم في العراق لذلك استندوا بقوة على الفئة التي تخدم مصالحهم عن قصد او غير قصد وعن ذلك حدثنا طه الهاشمي في مذكراته عن اجتماع جرى في غرفة نوري السعيد في ٢١/ مايس/ ١٩٢٦ حضره بالاضافة الى صاحب المذكرات ونوري السعيد كل من توفيق السويدي و(كرنواليس) والميجر (جي. اف. ايدي) وتباحثوا في مواد قانون التجنيد الاجباري ومثل هذه الحادثة تلقي ضوء ساطعا على اهمية نوري السعيد بالنسبة للمستشارين الانكليز بحضورهم اجتماع خاصا في مكتبه للتحدث في قانون يخص الجيش له اكثر من دلالة. كما يعطينا فكرة عن الطريقة التي اعد فيها نوري السعيد ليلعب دوره في المستقبل وقد تكون تزكيته النهائية جاءت منذ ان اوعز بقتل توفيق الخالدي الذي يدعو للجمهورية ويعمل لها. وكان قبل اغتيال الخالدي قد جرى اغتيال سياسي اخر وكان الاول وهو اغتيال متصرف الموصل حامد السامرئي الذي اغتيل يوم وصوله الى الموصل عندما كان مدعوا الى حفلة عشاء في دار رئيس البلدية – امين المفتي – فقتل برصاصة صوبت اليه من الشباط المطل على الشارع. واتضح بعد ذلك ان الذي اغتاله شخص اسمه (عرميط) كان عريفا (بالشبانة) الشرطة. واما مدبروا اغتياله فكانوا الانكليز لكي يتهموا به اهالي الموصل بحجة انهم يفضلون الانتداب البريطاني على حاكم عربي. ولما انتبه الوطنيون لهذه اللعبة الخبيثة خطفوا ضابط الاستخبارات في حامية الموصل وكان هنديا وقتلوه ورموا جثته في بئر قريبة من الغزلاني وكان (سامي خوندة احد الوطنيين المعروفين ممن مشوا في تشييع جنازة المتصرف القتيل ممسكا بيد ابنه الصغير (صفاء). وقد تطرق طه الهاشمي في مذكراته الى امور اخرى لها دلالتها السياسية والديمقراطية في ذلك العهد حيث تكلم عن تكليف اخيه ياسين الهاشمي بصفته رئيسا لحزب الشعب بالمساهمة في وزارة السعدون الثالثة عام ١٩٢٦ وسجل اعتراضه على مثل هذا التكليف من قبل رئيس وزراء اساليبه اصبحت مكشوفة. وهذا لا يعني اكثر من تشابك المصالح بين افراد الفئة الحاكمة نفسها من وراء ارادة الاهالي وتطلعاتها الديمقراطية الحقيقية ويستجد هذا التشابك في قضية (عزيز المصري) وكان قد وصل بغداد في ١١/مايس ١٩٢٥ للتعاون مع زملائه القدامى فاصيب بخيبة امل من سلوكهم الجديد على حساب القضايا الوطنية. ولما حاولوا ارضاءه او شراءه بوظيفة رشحه الملك ليكون ممثلا للعراق في شركة النفط فاعترض على ذلك (رؤوف الجادرجي) بشدة وظهر بعد ذلك ان رؤوف الجادرجي يريد هذه الوظيفة لنفسه وقد تعين فيها فعلا بعد ذلك. وازاء هذه المفارقات بدأ الجيل الجديد من الطلاب يشعر بالانحراف نحو مصبين خطيرين الاول هو المصلحة الفردية والثاني هو الحكم البوليسي المعزز بالمجالس العرفية بمثابة او غير مناسبة مما سبب دكتاتورية الفئة الحاكمة. فراح اولئك الشباب يناقشون الاوضاع العامة بشكل او باخر. وقد فسر بعضهم ان الوطنية لا تقتصر على المطالبة بالاستقلال التام وبالاساليب التي درج عليها الساسة القدامى في الفترة الشاذة. بل الوطنية تعني اضافة الى ذلك العناية بمصالح الشعب واوضاع الاهالي الاقتصادية. وكان قد تجمع لفيف من اولئك الشباب وهم طلاب في الجامعة الامريكية في بيروت عام (١٩٢٥ – ١٩٢٦) ليكونوا نواة للحركة الديمقراطية بمعناها الصحيح ويلاحظ في نفس السنة ١٩٢٦ ظهور اسم كامل الجادرجي وقد كان له دور متميز في الحركة الديمقراطية، وطه الهاشمي يحدثنا في مذكراته عن الجادرجي الصغير وقد اتصل به ليطلب منه ان يكف اخوه (ياسين) عن كتابة ملاحظات كعقدمة لفاوضات كان من المنتظر ان تجري وفي تلك الاثناء بلغت ثورة الشباب قمتها في المظاهرات الصاخبة التي اجتاحت بغداد وباقي مدن العراق بمناسبة زيارة الفرد موفد بدعوة من الملك كما اوضحناه سابقا.

من تاريخ الحركة الديمقراطية بغداد 1975

رشيد عالي الكيلاني

يونس السبعاوي

خليل كنه

استقالة الجادرجي وابو التمن تشعل فتيل أزمة سياسية

في التاسع عشر من شهر حزيران عام 1937 فوجئ رئيس الوزراء حكمت سليمان بثلاث استقالات على مكتبه رفعها كل من كامل الجادرجي وزير الاقتصاد والمواصلات وجعفر أبو التمن وزير المالية ويوسف عز الدين وزير المعارف، وكان هؤلاء الوزراء الثلاثة يمثلون جماعة الأهالي في الوزارة التي تشكلت أثر الانقلاب العسكري الذي قام به الفريق بكر صدقي يوم 29 تشرين الأول عام 1936 وأطاح بوزارة ياسين الهاشمي.

عبد القادر البراك
صحفي عراقي راحل

كامل الجادرجي

جعفر ابو التمن

خطوات جريئة

المعروف عن ياسين الهاشمي كونه سياسياً وطنيا قوميا الاتجاه اشتهر بمعارضته لمعاهدة 1922 التي وافق عليها أول مجلس تأسيسي تشكل بعد الاستقلال ومعارضته لمعاهدة 1930 التي أبرمها نوري السعيد مع بريطانيا وله مواقف تجاه الإنكليز كانت تعتبر في الظروف السائدة يوم ذاك خطوات جريئة قلما يخاطر في تبنيها أي سياسي في بلد حديث الاستقلال كالعراق حتى أن بعض الصحف في سوريا ومصر أطلقت عليه لقب (بسمارك العرب) إشارة الى دعوته للجامعة العربية.

جماعة الأهالي

أما جماعة الأهالي فهم عبارة عن تجمع ضم شباناً من المثقفين الذين أنهوا دراساتهم العليا خارج العراق وعادوا متأثرين بالمفاهيم السياسية الغربية التي سادت أوربا أثر إنتهاء الحرب العالمية الأولى وهم كل من محمد حديد وحسين جميل وعبد الفتاح إبراهيم وعبد القادر إسماعيل، وكان الهدف الذي يدعو إليه التجمع هو التخلص من قيود معاهدة 1930 وتحقيق الاستقلال الكامل للعراق وهو مطلب تبنته الحركة الوطنية العراقية التي كان ياسين الهاشمي أحد رموزها ولكن الشيء الذي امتازت به هذه النخبة المثقفة هو تبنيها للديمقراطية كأسلوب لتحقيق حكم وطني سليم، يقول السيد حسين جميل (إن العمل الوطني والعمل لتحقيق الديمقراطية كانا متلازمين في فكر جماعة الأهالي)، وقد قررت الجماعة إصدار جريدة ناطقة باسمها هي (الأهالي) التي صدرت أوائل عام 1932 ولم يكن كامل الجادرجي من مؤسسي جماعة الأهالي لأنه كان منتميا الى حزب الشعب الذي يترأسه الهاشمي وبعد توقف هذا الحزب لعدم الانسجام بين أعضائه المؤسسين اشترك الجادرجي مع الهاشمي في تأسيس حزب جديد هو حزب الإخاء الوطني الذي سرعان ما عقد تحالفا مع الحزب الوطني برئاسة جعفر أبو التمن ثم انضم الى هذا التحالف عدد من الساسة المعارضين أمثال رشيد عالي الكيلاني وحكمت سليمان، لقد شكل هذا التكتل النيابي المعارض خطرا على التيار السياسي المؤيد لما حدث، كما جرى تهديد كبار رجال الدولة من السياسيين الذين غادروا القطر حفاظا على حياتهم أمثال ياسين الهاشمي ورشيد عالي ونوري السعيد وغيرهم، وأحيل طه الهاشمي رئيس أركان الجيش الى التقاعد وأجبر على البقاء خارج العراق، وفي أول لقاء جرى بين رئيس الوزراء الجديد والسفير البريطاني أكد حكمت سليمان حرص حكومته على الاحتفاظ بعلاقات ايجابية مع بريطانيا وفقا لمقتضيات معاهدة 1930 التي طالما انتقدها أعضاء جماعة الأهالي ودعوا الى إلغائها بمؤازرة جعفر أبو التمن!

خيبة أمل كبيرة

ومهما يكن من أمر فقد أصيب مؤيدو جماعة الأهالي بخيبة أمل كبيرة إزاء حملة الإرهاب التي شنها النظام الجديد ضد خصومه والتي لم يسبق لها مثيل في العراق منذ الاستقلال ولما شعر الوزراء من أعضاء جمعية الأهالي بحراجة موقفهم لجأوا الى تقديم استقالة جماعية فإذا بالنظام الذي شاركوا في إقامته ينقلب عليهم ويهدد حياتهم مما دفع بكامل الجادرجي الى مغادرة العراق واللجوء الى قبرص.بعد سقوط النظام أثر اغتيال بكر صدقي يوم ١١ آب ١٩٣٧ عاد من المنفى جماعة الأهالي مع من عاد من السياسيين المبعدين وانشغل أعضاء الجماعة في تبرير اشتراكهم في الانقلاب ومما قالوه (يجوز للديمقراطية عدم التقيد بالوسائل السلمية ويحق لها سلوك طريق الثورة ولو كانت بقوة السلاح).

لقد جوبه هذا التبرير من قبل بعض الأوساط الوطنية باعتبار أن الديمقراطية لا يمكن أن تلتقي مع العنف بل إنها تستمد وجودها من ابتعادها عن العنف، ان لجوء جماعة الأهالي الى الانقلاب لا يعني لجوءها الى سلوك ديمقراطي عنيف حيث لا وجود لمثل هذا المفهوم وإنما يعني بكل بساطة تخليها عن الديمقراطية في سبيل الوصول الى الحكم وقد دفع أعضاء الجماعة ثمن خطيئتهم تلك.

من المعارضة للحكم

في صباح يوم الخميس ٢٩ تشرين الأول عام ١٩٣٦ تم تنفيذ عملية الانقلاب بقيادة بكر صدقي وأرغم ياسين الهاشمي على الاستقالة وسارع الملك الى تكليف حكمت سليمان لتشكيل الوزارة فشكلها ودخلها كل من جعفر أبو التمن للمالية وكامل الجادرجي للاقتصاد والمواصلات ويوسف عز الدين إبراهيم للمعارف، وهكذا انتقل أعضاء جماعة الأهالي من المعارضة الى الحكم عن طريق الانقلاب العسكري باعتباره آخر مسلك من المسالك الديمقراطية للوصول الى سدة الحكم، وكانت الصحف الناطقة باسم جماعة الأهالي تنتقد بشدة المناورات التي كان يلجأ إليها الساسة لإسقاط خصومهم في الحكم كتحريض العشائر على التمرد وتشجيع القلاقل وعدم الاستقرار في بعض المحافظات، وقد وجهت الاتهامات الى كل من ياسين الهاشمي ورشيد عالي الكيلاني باعتبارهما محور المناورات غير الديمقراطية، كما انتقدت تلك الصحف اشتراك الهاشمي والكيلاني بالحكم في ظل معاهدة ١٩٣٠ وهما من أشد المعارضين لها.

أما الجادرجي فقد استقال من حزب الإخاء احتجاجا على موافقة الكيلاني على تشكيل الوزارة واشتراك الهاشمي فيها.

لقد كانت المبادئ والمثل التي تبنتها الجماعة مثار إعجاب الشباب وخصوصا المثقفين الذين كانوا يتطلعون نحو مستقبل أفضل للعراق الحديث وكان طلاب المدارس والكليات يتنافسون لاقتناء الصحف الناطقة بلسانهم رغم مراقبة السلطات.

انقلاب حاسم

كان يوم الانقلاب حاسماً في مسيرة جماعة الأهالي كونه يشكل نهاية مرحلة جديدة بسمات تتناقض كليا مع ما كانت تدعو اليه الجماعة من قيم أساسها الديمقراطية، فقد شاركوا في الحكم عقب انقلاب عسكري ساهموا في الإعداد له وقد قتل في الساعات الأولى من وقوعه وزير الدفاع جعفر العسكري ودفن في الموضع الذي اغتيل فيه ثم سفرت عائلته قسرا الى القاهرة من دون ان يرفع أي مسؤول صوته استنكاراً لأنه قائم على أساس استخدام السواد الأعظم لفائدة فئة قليلة من الرأس ماليين، وهكذا كانت صحف الأهالي لا تكاد تخلو من الدعوة الى الديمقراطية في افتتاحياتها اليومية التي كان يحررها أعضاء الجماعة وفي مقدمتهم الجادرجي، هذا من الناحية المعنوية أما من الناحية العملية فقد تبنت الجماعة العمل السري بعد ان تمكن الجادرجي من تولي زمام القيادة فيها وكانت جمعية السعي لمكافحة الأمية الواجهة العلنية لتنظيم سياسي سري ضم عدداً من الشباب المثقف المتعطش للمساهمة في العمل السياسي.

إن الأمر الذي يجلب النظر في هذه الجماعة هو الأسس البرجوازية التي ينتمي إليها معظم الأعضاء ومع ذلك فقد كانوا يشيدون بالتقدم الذي أحرزته روسيا في المجال الاقتصادي بفضل النظام الاشتراكي والشيوعي ويهاجمون الفكرة القومية باعتبارها خطوة استعمارية تقود الشعب نحو الحرب، كما بادروا الى طبع وتوزيع منشورات سرية تهاجم الحكومات القائمة وتدعو الى الثورة وإزالة الفوارق بين الطبقات وتطبيق الديمقراطية في الحكم.

اتصالات سرية

وعندما رأى حكمت سليمان نفسه بعيداً عن الحكم بعد أن تخلى عنه أصحابه المعارضين أمثال ياسين الهاشمي ورشيد عالي سمح لنفسه أن يطرق أبواب الجيش فأجرى اتصالات سرية بعلم الجماعة ومعرفة كامل الجادرجي نفسه مع الفريق بكر صدقي.

وذكر الجادرجي أن بعض الاجتماعات كانت تعقد في داره، وعندما نضجت فكرة الانقلاب لدى حكمت سليمان وبكر صدقي عرض الأمر على الجماعة فاتفق الجميع بما فيهم أبو التمن والجادرجي على معاضدة الانقلاب ودعمه باعتباره السبيل الوحيد لتغيير الوضع.

وفي الإجتماع نفسه الذي حضره بكر صدقي كتب محمد حديد عضو الجماعة البيان رقم (١) وخطابا موجهاً الى الملك غازي ذكر فيه مطالب الجيش وأهمها إقامة وزارة الهاشمي وتكليف حكمت سليمان وتشكيل وزارة من أبناء البلاد المخلصين.

الحريات الديمقراطية شيء عن التطور القانوني لها

صدر بيان الجنرال مود١٩١٧/٣/١٩ وفيه يخاطب اهل بغداد عن فتحه لها: ان جيوشنا لم تدخل مدنكم واراضيكم قاهرين اعداء بل محررين وبعد هذا البيان نجد التصريح الانكليزي الفرنسي الصادر في تشرين الثاني نوفمبر سنة ١٩١٨ يقول ان السبب الذي دفع الانكليز وفرنسا في الشرق الاوسط الى تلك الحروب التي اهاجتها مطامع الالمان انما هو لتحرير الشعوب التي رزحت اجيالا طولا تحت نظام الترك تحريرا نهائيا وإقامة حكومات وادارات وطنية تستعد سلطتها لاختيار الاهالي والوطنيين لها اختياراً حرا . وفي ١٨ من كانون الثاني سنة ١٩١٨ اصدر الرئيس الامريكي ودرو ويلسن بنوده الاربعة عشر . وفي البند الثاني عشر منها . ان الاقوام غير التركية في الامبراطورية العثمانية التي تخضع الآن الى الحكم التركي يجب ان تضمن لها الحياة الآمنة التي لاتشوبها اية شائبة وفرصة لاتمس قطعيا بالحكم الذاتي .

وعندما هاجم القائد الفرنسي غورو سوريا واحتلها وكان قد قتل في هذه الحرب يوسف العظمة وزير الحرب في معركة ميسلون جنوبي دمشق غادر فيصل سوريا وبعد مدة ذهب الى لندن وكانت ثورة ١٩٢٠ الوطنية ضد الاحتلال البريطاني في العراق، وقد قمعت عسكريا واتجهت الحكومة البريطانية الى إقامة حكم محلي يكون واجهة لحكمها في العراق وعندما وصل فيصل الى لندن انتدب تشرشل كورنواليس لمقابلته وعرض عليه تولي العرش الذي تعتزم بريطانيا إقامته في العراق على شرط ان يقبل انتداب بريطانيا على العراق، وكان هذا الانتداب قد تقرر من قبل دول التحالف المجتمعة في سان مارينو في ايطاليا. وقبل الشريف فيصل العرش والانتداب، وبسبب انتداب كورنواليس كان في المكتب العربي في القاهرة وهو مكتب ليكون ملكا دستوريا منتظرين تشريفه. ومن الموقعين عليها السيد محمد الصدر ونوري السعيد وحمدي الباجه جي ومحيي الدين السهروردي وبهجت زينل.

كان الشريف فيصل بن الحسين قائداً للجيش الشمالي في الثورة العربية التي قام بها الشريف حسين (الملك حسين) بعدئذ في سنة ١٩١٦ وفتح هذا الجيش سوريا واعلن الشريف فيصل نفسه ملكا على سوريا وألف وزارة كان فيها ساطع الحصري وزيراً للمعارف ..

استسه انكلترا في ايام الحرب العالمية الاولى ليعمل في شؤون عرب شرق قناة السويس، كما ان هذا المكتب كان قد اتصل بالشريف حسين (شريف مكة – الملك حسين بعدئذ) لترتيب قيامه في الثورة ضد الدولة العثمانية التي نشبت في سنة ١٩١٦ فهو (أي كورنواليس) يعرف فيصلا لهذا السبب ..

من المعلوم ان المجلس التأسيسي قبل معاهدة تحالف بريطانيا لضمان مصلحتها قبل المعاهدة قدم الى المجلس التأسيسي مشروع القانون الاساسي (الدستور) واكمل بحثه والمصادقة عليه كان قد قيد الدستور بان لايكون فيه مايخالف المعاهدة العراقية البريطانية لذلك كان عمل المجلس التأسيسي ان يصادق على المعاهدة اولا ثم يبحث الدستور وبعده يسن القانون لانتخاب النواب ..

ومع ان الموافقة على الدستور تمت عليه من قبل المجلس التأسيسي فانه لم ينشر ويبدا نفاذه الا بعد ثمانية اشهر وفي هذه الفترة منح امتياز استثمار النفط الى (شركة النفط التركية) وخول وزير الاشغال والمواصلات التوقيع على اتفاقية منح الامتياز وقد تم ذلك في الرابع عشر من آذار سنة ١٩٢٥ . وبعد اسبوع نشر القانون (الدستور) ليبدأ نفاذه من هذا التاريخ ولو ان الدستور نشر بعد مصادقة المجلس التأسيسي عليه مباشرة لكان منح استثمار النفط يتطلب مصادقة مجلس النواب ومجلس الاعيان عليه بقانون .

ويأخذ الدستور بمبدأ الفصل بين سلطة الدولة ويأخذ بالتقسيم الثلاثي لها فهي: تشريعية وتنفيذية وقضائية ويقرر استقلال القضاء وان المحاكم مصونة من التدخل في شؤونها ..والحكام لايعزلون الا في الاحوال المصرح بها في القانون .

فالسلطة التشريعية منوطة بمجلس الامة ومجلس الامة يتكون من مجلس نواب منتخبين ومجلس اعيان لايزيد عددهم على ربع عدد النواب معينين من الملك، وهذا يعني ان الوزارة تختارهم ويصدر الملك، ارادة بتعيينهم لان الملك غير مسؤول فهو لايمارس سلطة ابتداء انما يمارس سلطته عن طريق وزرائه ويقرر الدستور مسؤولية الوزراء منفردين ومجتمعين امام مجلس النواب ويقرر الدستور ان لكل عضو في مجلس الامة حرية الكلام التامة فلاتتخذ اية اجراءات قانونية ضده من اجل تصويت او بيان رأي في مداولات المجلس ومباحثاته ولايوقف ولايحاكم احد من اعضاء مجلس الامة مالم يصدر من المجلس الذي ينتسب إليه قرار بالاكثرية بوجود الاسباب الكافية لاتهامه او مالم يقبض عليه حين ارتكابه جناية مشهودة.((هذا هو نظام الحكم في العهد الملكي كما يقرره الدستور فهل كان واقع هذا الحكم منسجما مع احكام الدستور وانعكاساً لاحكامه ؟ هل كان ذلك الحكم في واقعه يحترم حقوق وحريات المواطنين التي تقدمت الإشارة اليها ؟.

من المعلوم ان نظاماً للحكم يأخذ بمبدأ سيادة الامة ولكي يحقق هذه السيادة ينبغي عليه ان يأخذ بالوسائل التي من شأنها ان تمكن الامة من ممارسة هذه السيادة وحيث ان امة تعدادها بالملايين لايمكن ان تاخذ بنظام الديمقراطية المباشرة هذا النظام الذي عرفته اليونان بالقرون الاولى انما من الممكن لها ان تنتخب افرادها من ابنائها يمارسون هذه السيادة بالنيابة عنها أي ان تأخذ بالنظام النيابي فهذا هو الذي تقرر في العراق – كما رأينا في ما تقدم- فحرية الانتخاب اذن هي جوهر تحقيق ممارسة الامة سيادتها فماذا كان واقع الانتخاب في العهد الملكي في الوقت الذي اتحدث عنه ؟

ان ما سأذكره عن الانتخاب هو عن العهد الذي بدأ منذ اول انتخاب اعضاء المجلس التأسيسي في سنة ١٩٢٤ ثم انتخاب النواب والمجالس التالية له الى سنة ١٩٤٦ ففي هذه السنة صدر قانون جديد لأنتخاب النواب ثم انتخاب مجلس النواب سنة ١٩٤٦ والمجالس التالية له الى سنة ١٩٥٨وفق احكامه، وفي ظل هذا القانون تمكن الناخبون في دوائر انتخابية متعددة من التعبير عن إرادتهم الحرة وانتخاب نوابهم الذين اختاروهم للنيابة..

مجلة افاق عربية 1977

صورة للمجلس النيابي في الخمسينات

من بواكير المطالبة بنظام ديمقراطي في العراق

نطوي سني الحرب العالمية الاولى – وقد كان العراق ميدانا من ميادين حروبها. فعندما انتهت الحرب كان العراق قد احتل من قبل القوات البريطانية. ومع نهاية الحرب نشطت الحركة الوطنية في العراق وهي تطالب بالاستقلال التام. وهذا أمر طبيعي، غير ان ما نود ان نشير اليه هو ان الحركة الاستقلالية في العراق كانت واعية بمقومات سيادة الامة، وكون هذه السيادة لا تتحقق بالتخلص من الحكم الاجنبي فقط، انما بتحقيق شرط آخر هو ان تمارس الامة شؤونها بنفسها عن طريق نوابها المنتخبين من قبلها، فعملت من اجل الهدف معاً، وعملت على تحقيقهما جنبا الى جنب. فكانت اول مطالب الحركة الوطنية في الشهر الاول الذي بدأ به عهد ما بعد الحرب، الاستقلال التام، والحكم الدستوري البرلماني، ففي الاستفتاء الذي اجراه الحاكم الملكي العام بالنيابة في شهري تشرين الاول (ديسمبر) سنة ١٩١٨ وكانون الثاني (يناير) سنة ١٩١٩ عبرت لمدن الرئيسة التي كانت تعتبر من مراكز الحركة الوطنية (بغداد والكاظمية وكربلاء والنجف) عن طلبها "الاستقلال"، وان يكون الحكم مقيدا بمجلس منتخب من اهالي العراق".

وعندما انتخبت جماهير بغداد والكاظمية خمسة عشر مندوبا ليقدموا مطالبهم الى السلطات البريطانية، كانت مطالب هؤلاء المندوبين في مقابلتهم لرجال السلطة وتذكرتهم التحريرية التي قدموها بهذا الشأن تتركز بصورة اساسية على وجوب عقد جمعية تأسيسية منتخبة لسن دستور بدون تأخير.

وتألفت في شهر شباط (فبراير) سنة ١٩١٩ جمعية "حرس الاستقلال" وهدفها الاساس العمل لتحقيق استقلال العراق، وكان في مناهجها في موضوع نظام الحكم ان يكون ملكيا "دستوريا ديمقراطيا" ونضمنت المذكرة التي قدمها المركز العام "لجمعية العهد العراقي" في دمشق الى لجنة التحقيق الاميركية (لجنة كينك – كراين) في حزيران سنة ١٩٢٠ بمطالب العراقيين وكان منها ان الحكومة التي تطالب بها للعراق "مدنية دستورية". وفي تقرير هذه اللجنة قالت بشأن رغبات الشعب العراقي انه "لما كان يجب ان يكون للشعب الكلمة الاولى في تقرير شكل الحكومة التي سيعيش في ظلها. فاننا نوصي ان تكون حكومة العراق انسجاما مع الرغبات السافرة لشعبها ملكية دستورية".

في ٣٠ حزيران سنة ١٩٢٠ بدأت الثورة في العراق ضد الاحتلال البريطاني، وبالرغم من الانتصارات التي حققتها في عدة معارك في مختلف جبهات القتال، مازال العراقيون يذكرونها الى اليوم باعتزاز كدليل على الشجاعة التي ابداها الثوار من اجل تحقيق استقلال العراق، معارك سوف تبقى في ذاكرة الشعب من مفاخره. بالرغم من ذلك فان القوة تغلبت في الاخير على الحق. وكما بدأت الثورة في الرميثة، انتهت فيها ايضا بتوقيع شروط تسليم اخر المقاتلين وكان ذلك في ٢٠ تشرين الثاني (نوفمبر) سنة ١٩٢٠.

قبل قيام الثورة وتحت ضغط الحركة الوطنية نشر الحاكم الملكي العام بالنيابة بيانا رسميا مؤرخا في ١٧ حزيران ١٩٢٠ اعلن فيه ان هدف الحكم هو تحقيق استقلال العراق وضمان هذا الاستقلال من قبل عصبة الامم، وان مؤتمرا عراقيا منتخبا من الشعب بمحض اختياره لسن القانون الاساسي ستبدأ اجراءات عقده في الخريف القادم. واكد هذا الاتجاه في بيان آخر اصدره بتاريخ ٩ تموز ١٩٢٠ وانه من اجل انتخاب المؤتمر العام دعى اعضاء مجلس النواب العثماني ومجلس الاعيان العثماني للاجتماع لسن قانون الانتخاب وتعيين المناطق الانتخابية، واعداد سجلات الناخبين، وذلك بالاشتراك مع الحكومة. عقب المندوبون الخمسة عشر المتكلمون باسم الحركة الوطنية بمذكرة الى الحاكم الملكي العام مؤرخة ١٢ تموز ان لاداعي لتاخير انتخاب المؤتمر العام الى ان يقعد القانون الانتخاب من قبل النواب والاعيان السابقين، وان من الممكن اجراء الانتخاب طبقا لاحكام قانون الانتخاب العثماني. واذا اردنا الرجوع الى الصحافة للتعرف على الافكار الدستورية في العراق في اول العهد بعد انتهاء الحرب العالمية الاولى، لا نجد صحيفة غير رسمية قد صدرت في العراق قبل اول حزيران سنة ١٩٢٠. وفي هذا التاريخ صدرت جريدة العراق، ثم صدرت بعدها جريدة الفلاح في ١٩٢٠/٦/٢٠ ولسان العرب في ١٩٢٠/٦/٢٣ وجريدة الشرق في ١٩٢٠/٦/٢٥ و١٩٢٠/٧/٦ وجريدة الشرق في ١٩٢٠/٨/٣٠ والاستقلال في ١٩٢٠/٩/٢٦.

وبالرجوع الى هذه الصحف نجد فيها الكثير من الكلام في الدعوة الى الحياة الدستورية بالمفاهيم الديمقراطية والمطالبة بحقوق الشعب، واقامة المؤسسات المنبثقة عن ارادة الامة ومنها ما كانوا يسمونه حينذاك "المؤتمر الوطني" ويقصدون به "الجمعية التأسيسية" لسن دستور للبلاد، ثم اقامة "مجلس النواب" حتى لتكاد تكون هذه المواضيع ومستقبل نظام الحكم في العراق الموضوع الرئيس في تلك الصحف.

وبعضه جعل الدعوة الى الحياة الدستورية غرضا من الاغراض التي تصدر من اجلها. ومنها جريدة الفلاح لصاحبها عبد اللطيف الفلاحي التي نشرت في عددها الاول انها تستهدف العمل الو ان من اجل استقلال بلادنا استقلالا تاما. وثانيا تشكيل حكومة دستورية نيابية يكون الحكم فيها من الشعب وللشعب وبالشعب.

وجريدة دجلة لصاحبها داود السعدي التي نشرت في تقديمها لنفسها الى الجمهور عن الغرض الذي تصدر من اجله فقالت ان "كل غايتنا التي نرمي اليها هي استقلال البلاد استقلال تاما وتاسيس حكومة دستورية ذات ملك مقيد بقوانين وانظمة توافق روح البلاد وتلائم مصلحة الشعب وتأليف مجلس تشريعي له سلطة واسعة".

كانت المطالبة بالنظام الديمقراطي ومؤسساته واسعة وقوية في المجتمع العراقي وقد اشار اليها التقرير الخاص الذي قدمته الحكومة البريطانية بصفتها الدولة المنتدبة الى عصبة الامم عن العراق في عشر سنوات من ١٩٢٠ الى ١٩٣٠ وقد جاء فيه "يظهر انه لم يكن لدى الوزراء منذ الساعة الاولى ادنى شك عما يريدون، وكذلك الجماعات من الشعب الذين يهتمون بالشؤون السياسية، فقد اجمع الكل على طلب حكومة ديمقراطية دستورية، وان الجميع كانوا يشتركون في الرغبة في ان يحكمهم مجلس نيابي منتخب على احدث الطرق.

الى جانب الدعوة الى الاخذ بالملكية الدستورية، ظهرت في العراق في هذا العهد دعوة الى الاخذ بالنظام الجمهوري.

غيرت الحكومة البريطانية شكل ادارتها للعراق بعد انتهاء ثورة ١٩٢٠، وبدلا من الحكم البريطاني المباشر، قررت اقامة واجهة عراقية للحكم، فاقامت اولا مجلسا للوزراء من العراقيين، ووضعت مع كل وزير مستشارا بريطانيا، ثم عقدت مؤتمرا في القاهرة (١٢–٢٤ مارت ١٩٢١) برئاسة المستر ونستن جرجل رزير المستعمرات ضم قادة الحكم البريطاني في الشرقين الادنى والاوسط واعوانهم لبحث شؤون المنطقة، وكان من جملة القرارات التي اتخذها هذا المؤتمر ترشيح الامير فيصل بن الحسين (شريف مكة وملك الحجاز) ملكا للعراق. وعرض للبحث "اي المجلسين سوف ينادي بملكية فيصل مجلس تأسيسي عراقي ام مجلس نيابي" قال جرجل انه لا يعرف سابقة انتخب فيها المجلس التأسيسي حاكم البلاد، وتم الاتفاق اخيرا على ان دعوة المجلس التأسيس قبل تنصيب فيصل في العراق امر غير مرغوب فيه، لكن المندوب السامي يجب ان يستعمل فطنته بالنسبة للوضع الذي ينشأ في وقته. وتم الاتفاق ايضا على انه لاجل ان يظهر العراق بانه هو الذي انتخب حاكمه يجب ان تتبع طريقة مناسبة بحيث تعطي للعراقيين الفرصة في طلب الامير فيصل" وستأتي الاشارة الى الفطنة التي ابداها المندوب السامي بتوليه الامير فيصل على عرش العراق من غير ان تبدي جمعية تأسيسية رأيها في نظام الحكم واختيار الحاكم! في حين كانت الحركة الوطنية قد عبرت عن مطاليبها في الصحف وفي المذكرات التي قدمتها الى السلطة بان يكون اختيار رئيس الدولة عن طريق مؤتمر عام منتخب وهو ما تسميه المصطلحات الدستورية، جمعية تأسيسية.

بعد عودة المندوب السامي البريطاني من مؤتمر القاهرة، وفي ضوء ما تقرر فيه، ارتأى ان تكون متابعه الامير فيصل ملكا على العراق عن طريق انتخابه مضابط، اسمتها السلطة "تصويتا عام" وجرت مراسلة في هذا الشأن بين مجلس الوزراء العراقي والمندوب السامي البريطاني، بينت فيها ان المندوب السامي ان لم تأخر من قانون انتخاب النواب "بسبب الاشكال في ايجاد حل موافق للمصالح الكردية في مناطق مختلفة بحسب مطالعة سيفر" فاصدر سكرتير مجلس الوزراء بيانا في الصحف قال فيه:

"ان نفوس الامة العربية العراقية طالما تاقت الى تاليف مؤتمر عربي منتخب طبق رغائبها ليرد صداها ويطالب بحقوقها ويسن قوانينها الى ان اعلن عن ذلك في الاذنية الرسمية البريطانية واذيع في العراق عن قرب تأليف مؤتمر منتخب يمثل الامة باسرها، ووضع لانتخاب هذا المؤتمر نظام وافقت عليه هيئة الوزارة العراقية المؤقتة. غير انه يقتضي تنفيذ هذا النظام زمنا طويلا لا يقل عن ثلاثة اشهر بينما نرى احوال البلاد تقضي بضرورة الاسراع في تعيين شكل الحكومة وانتخاب ملك يرأسها." وهكذا كان العدول عن انتخاب مجلس تأسيسي وتقرر الاخذ بالمبايعة عن طريق المضابط.

وصل الامير فيصل الى العراق قادما من الحجاز على ظهر باخرة حربية بريطانية، ووصل البصرة بتاريخ ٢٣ حزيران (يونية) ١٩٢١ ومنها جاء الى بغداد.

وفي ١١ تموز (يوليو) ١٩٢١ قرر مجلس الوزراء (العراقي) "المناداة بسمو الامير فيصل ملكا على العراق بشرط ان تكون حكومة سموه حكومة دستورية نيابية ديمقراطية مقيدة بالقانون".

ولما كانت للمندوب السامي البريطاني سلطة التصديق على قرارات مجلس الوزراء فانه ابلغ رئيس الوزراء انه قبل ان يصادق على قرار ١١ تموز يجب ان يقترن اختيار فيصل للملكية العراق بموافقة الشعب، هذا الاختيار الذي يمكن التأكد منه بالاستفتاء، واعلن ذلك في بيان نشره في الصحف المحلية، جاء فيه انه يطلب "الى مجلس الوزراء اصدار الامر الى وزارة الداخلية بوضع الوسائل المقتضية لاجراء التصويت العام".

كان مفهوم "التصويت العام" لدى السلطة يعني ان تنظيم مضابط يدعى الناس الى توقيعها في كل بلد، وهيأت السلطة صيغة لمبايعة الامير فيصل بن الحسين ملكا للعراق، وطبعت تلك الصيغة في المطبعة، ثم دعت الناس في بغداد باعلان في الصحف للاجتماع في اماكن هيأتها في يوم معين. وفي المدن الاخرى غير بغداد، دعى الموظفون الاداريون من كان يصطلح حينذاك على تسميتهم الوجوه والاشراف وكذلك كبار التجار والملاك وشيوخ العشائر الى اجتماعات عقدت برئاسة الموظفين الاداريين. وقرأت في تلك الاجتماعات صيغة البيعة، وكان المجتمعون يوافقون عليها ثم يوقعون على ورقة البيعة، ويعتبر سكان البلد مبايعين بالاجماع.

ولما احبطت السلطة مطلب العاملين في الحركة الوطنية بان يكون اختيار رئيس الدولة عن طريق مجلس منتخب – كما رأيناه حرصوا على تثبيت رأيهم بشأن دعوة جمعية تأسيسية منتخبة من الشعب الى الانعقاد، فقرروا ان يسجلوا مطلبهم هذا في صيغة البيعة. وبالرغم من حرص السلطة على ان تحول دون تمكين احد من احداث اي تغيير او اضافة الى صيغة البيعة المعدة من قبلها. تمكن المجتمعون في بغداد وفي اماكن اخرى من تدوين شروطهم في مبايعة الامير فيصل، فظهرت مضابط بغداد والاعظمية وبعض مضابط الموصل وفيها اضافة بالصيغة التالية:

"اجتمعنا وصوتنا باجماع الرأي على تتويج سمو الامير فيصل ملكا على القطر العراقي بحدوده الطبيعية على ان يكون ملكا برأس حكومة دستورية نيابية ديمقراطية حرة مستقلة مجردة من كل قيد، منقطعة عن سلطة الغير، وان اول عمل يقوم به تشكيل وجمع المؤتمر العام الذي يسن القوانين والدستور في مدة ثلاثة اشهر من استلام زمام الامور".

بعض الامير فيصل، وغضب المندوب السامي البريطاني لهذه الشروط التي قيد بها اهالي بغداد بيعتهم، والتي ظهرت في بعض مضابط مدينة الموصل. فقرروا معاقبة متصرف لواء بغداد لسماحه بادخال تلك الشروط في البيعة. فكتب المندوب السامي الى مجلس الوزراء ليتخذ قرارا بعزل متصرف بغداد. فقرر مجلس الوزراء بجلسة ٨ ايلول ١٩٢١ تكليف متصرف بغداد بالاستقالة من وظيفته. وصادق الملك على هذا القرار. فقدم المتصرف استقالته مع الاحتجاج.

رغائبها في الحكم بهذا الخصوص، وقد أستقال من مسؤولية الصحيفة ومن عضوية اللجنة العليا، وأن بقي عضوا في الحزب، وحينما لم يرشحه الحزب في قائمته الانتخابية في عهد وزارة ناجي شوكة أسرع الجرائحي وقدم أستقالته من عضوية الحزب في ١٩٣٣/١٢/٧ وأشتغل محاميا وفتح له مكتبا قريبا من مكتب أدارة جريدة الأهالي –وكان الجرائحي يرى في الأهالي ما يقارب آراء فانضم للجماعة عام ١٩٣٣. وقد سعت هذه الجماعة لتكوين هيئة غير سياسية سميت (جمعية السعي لمكافحة الأمية) وأنضم لهذه الجمعية جعفر ابو التمن بعد أن ترك الحزب الوطني وأعتزل السياسة– ثم بدأت جماعة الأهالي بالتفاوض مع ابي التمن لتكوين جمعية سرية سياسية على أساس الشعبية. وقد كانت هذه الجماعة قد اتفقت قبل مدة من تكوين جمعية (السعي لمكافحة الأمية) على مبادئ معينة تثبت كروس أقلام ثم وزعت بصورة سرية على كثير من الشباب، الى ان أصبحت فيما بعد أساسا لبرنامج (جمعية الأصحاب الشعبي) وقد أطلع ابو التمن سرا على تلك النقاط ودرسها فقبل تأليف الجمعية على أسس (الشعبية)، وأدخل الجرائحي جماعة من الشخصيات البارزة للجمعية منهم حكمت سليمان ونصرة الفارسي.

عن كتاب الحياة النيابية في العراق
تأليف حسين جميل
(بغداد 1983)

كامل الجادرجي .. والمذكرة الاشتراكية

د. عبد الرزاق مطلك فهد
باحث اكاديمي

المعروف أن حركة الأهالي بدأت بتكتل بعض الشباب العراقي الذين يدرسون في بيروت ثم طوروا الفكرة في العراق فكونوا جماعة الأهالي التي كانت تتكون من : عبد الفتاح ابراهيم – عبد القادر اسماعيل – حسين جميل– محمد حديد– خليل كنه... ومنحوا صحيفة عام ١٩٣٠ سموها (الأهالي)

ثم أنضم لهم كامل الجادرجي عام ١٩٣٣. ولابد من العودة قليلا لتفصيل تاريخ حياة الجادرجي قبل هذه الفترة كي تتكون لنا صورة واضحة عن تاريخ الحزب.

ولد الجادرجي في بغداد عام ١٨٩٧ من أسرة عراقية غنية ذات أصل تركي وقد كان والده أمينا للعاصمة. اكمل الجادرجي مراحل الدراسة النهائية الثانوية في بغداد. ثم درس الطب في تركيا ولكنه قطع دراسته وعاد الى بغداد عام ١٩٢٢ ودخل مدرسة الحقوق. وفي اثناء دراسته عين موظفاً في ديوان محافظة بغداد التي يرأسها عديله ناجي شوكة، ثم نقل الى مدينة الحلة ولكنه رفض وأستقال لمواصلة دراسته –ثم أختاره الهاشمي وزير المالية سكرتيراً خاصا له أكراما لوالده رفعة الجادرجي وتقديرا لأخيه رؤوف الجادرجي وزير العدلية. وكان الهاشمي يحاول تجميع الشباب حوله أذ كان يقود المعارضة في البرلمان، فشجع الجادرجي على ترشيح نفسه للأنتخابات لمنطقة محافظة الديلم –وساند وزير الداخلية (رشيد عالي) هذا الترشيح بأن سافر بنفسه الى المحافظة المذكورة لأسناد هذا الترشيح وأصبح الجادرجي نائباً– الا ان المجلس حل في خلال شهر ونصف. وعندما ألف الهاشمي (ياسين) حزب الأخاء أنضم الجادرجي أليه فأختاره عضوا في اللجنة العليا للحزب التي تضم: رشيد عالي الكيلاني– حكمت سليمان– علي جودة– محمد رضا الشبيبي. وتولى الجادرجي مسؤولية جريدة (الأخاء الوطني)، وأصبح المدير المسؤول لها. وقد تميزت هذه الفترة من حياة الجريدة بعنف الحملات الصحفية التي شنتها جريدة الأخاء على وزارة نوري السعيد الأولى بعد ان صدقت المعاهدة وأجرت الأنتخابات النيابية لجمع مجلس بيرهما، فهاجمت سياستها، وقد كتب الجادرجي في ١٩٣١/٨/٢٨ مقالا بعنوان (معنى السيادة في عصر الديمقراطية) تحدث عن النظام الملكي منذ ان كانت الملكية تمارس استبدادا باسم نظرية الحق الألهي، حتى اضطرت بعد قيام الثورات الدامية والانقلابات العنيفة الى التنازل عن تلك الامتيازات.

وقد أقيمت على الجادرجي ثلاث دعاوى بسبب مقالات صحيفة الأخاء وقدم الى المحاكم. وحينما عين عضو اللجنة العليا لحزب الأخاء –رشيد عالي الكيلاني رئيساً للديوان الملكي عارض الجادرجي باعتبار ان ذلك يخالف قرارات الحزب بهذا الخصوص، وقد أستقال من بقي عضوا في الحزب– وحينما لم يرشحه الحزب في الأنتخابية في عهد وزارة ناجي شوكة أسرع الجرائحي وقدم أستقالته من عضوية الحزب في ١٩٣٣/١٢/٧ وأشتغل محاميا وفتح له مكتبا قريبا من مكتب أدارة جريدة الأهالي –وكان الجادرجي يرى في الأهالي ما يقارب آراء فانضم للجماعة عام ١٩٣٣. وقد سعت هذه الجماعة لتكوين هيئة غير سياسية سميت (جمعية السعي لمكافحة الأمية) وأنضم لهذه الجمعية جعفر ابو التمن بعد أن ترك الحزب الوطني وأعتزل السياسة– ثم بدأت جماعة الأهالي بالتفاوض مع ابي التمن لتكوين جمعية سرية سياسية على أساس الشعبية. وقد كانت هذه الجماعة قد اتفقت قبل مدة من تكوين جمعية (السعي لمكافحة الأمية) على مبادئ معينة تثبت كروس أقلام ثم وزعت بصورة سرية على كثير من الشباب، الى ان أصبحت فيما بعد أساسا لبرنامج (جمعية الأصحاب الشعبي) وقد أطلع ابو التمن سرا على تلك النقاط ودرسها فقبل تأليف الجمعية على أسس (الشعبية)، وأدخل الجرائحي جماعة من الشخصيات البارزة للجمعية منهم حكمت سليمان ونصرة الفارسي، وقد أصدرت الجمعية برنامجاً لها كتبه عبد الفتاح ابراهيم سمي "بالشعبية" وقد عرف البرنامج مفهوم الشعبية بأنه "وجهة نظر معينة تجاه المشاكل التي تجابه المجتمع في نواحي حياته المختلفة" ومن مبادئ هذه الشعبية : ١. وجود دولة ذات سيادة وان تكون دستورية ديمقراطية. ٢. أن تكون لهذه الدولة خطة أقتصادية معينة تضمن سير الحياة الأقتصادية. ٣. أن تؤمن الدولة سيطرتها الأقتصادية على الصناعات المهمة –وترك للأفراد حرية القيام بالصناعات الصغيرة والمهن الحرة. ٤. تمتلك الدولة كافة المصالح العامة : السكك الحديد– البواخر– مشاريع الكهرباء– والترامواي. ٥. توزع الدولة الأراضي الأميرية على الفلاحين –وضريبة الأرض تصاعدية. ٦. تهيئ الدولة الأعمال للأفراد – دون الضرر بجسم العامل ومعنوياته. ٧. تقوم الدولة بتأسيس البنوك. ٨. في التعليم: الأبتدائي مجاناً– ومكافحة الأمية – تأسيس مكتبات عامة– تأسيس دور سينما وتمثيل – تنمية الروح الرياضية. ٩. تأسيس المستشفيات ودور الولادة والحضانة. ١٠. أيجاد سكن صحي. ١١. السعي لتحرير المرأة مع الأحتفاظ بالنظام العائلي.

أن ادخال حكمت سليمان للجمعية والذي أدخل معه بكر صدقي بعد ذلك قد أثار استياء عبد الفتاح ابراهيم (وقد فصلت ذلك في الفصل الرابع). بالأضافة الى اختلاف عبد الفتاح ابراهيم وجماعة آخرين عن كامل الجادرجي وجماعته من الناحية الفكرية– وهذا ما أدى الى ظهور كتلتين في جماعة الأهالي. ١. الجناح اليساري الماركسي– ويتكون من عبد الفتاح ابراهيم – عبد القادر اسماعيل– عزيز شريف– عبد الرحيم شريف. ٢. الجناح المعتدل : ويتكون من : الجادرجي– حكمت سليمان – جعفر ابو التمن – محمد حديد– حسين جميل. وأخيراً فقد أفترق الجناحان –حيث ترك عبد الفتاح الجماعة، وكذلك عزيز شريف وعبد الرحيم شريف (كما ورد ذلك في الفصل الرابع)– ومن ثم طور عبد القادر أسماعيل عام ١٩٣٧ من قبل السلطة وأسقطت عنه الجنسية العراقية وسافر الى فرنسا ولم يعد الا بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، وبقيت الكتلة المعتدلة هي التي تدير جريدة الأهالي – حيث أصبحت نواة الحزب الوطني الديمقراطي المذكرة الأشتراكية في ١٩٤٧/٨/١٥ قدم كامل الجادرجي الى اللجنة المركزية للحزب مذكرة سماها (بالمذكرة الاشتراكية) وهي عبارة عن كراس في (٩٩صفحة) دعا فيها الى اعلان الحزب فلسفة خاصة به وهي "الاشتراكية الديمقراطية – وقد بدأ الجادرجي تقديم هذه المذكرة بقوله : "أن الفوائد العملية التي نجنيها من أقرارنا للاشتراكية الديمقراطية هي أننا سنصبح مستقلين عن العناصر اليسوعية ولا ندع مجالاً لها ولا للعناصر التقدمية المتطرفة من التغلغل في حزبنا". وقد أشتملت المذكرة على آراء الجادرجي مبينا فيها الحل الذي يجب أن يسير به الحزب والفلسفة التي عليه أن يعتنقها– وقد تضمنت هذه الآراء وكانت تتضمن: ١. الأشتراكية الديمقراطية كفلسفة للحزب. ٢. موقف الحزب من السلطات الثلاث١– الحكومة ٢– رئيس الدولة ٣–النفوذ البريطاني. (وقد أعتبرت المذكرة النفوذ البريطاني سلطة موجودة في البلد). ٣. هل يمكن أستعمال القوة او اللجوء للثورة لنيل الأستقلال أم الأكتفاء بالأساليب الديمقراطية؟. ٤. موقف الحزب من الأحزاب الأخرى. وقد دار نقاش حول المذكرة بين أعضاء اللجنة المركزية – ولما كانت الآراء التي طرحت بلورت خلافاً كان موجودا بين أعضاء اللجنة المركزية بين العناصر اليسارية والعناصر المعتدلة– وقد سيطرت بالتالي العناصر الأخيرة على الحزب– لذلك فأنه من الضروري أن نلخص أهم الآراء التي طرحت في المناقشة: أ. كامل الجادرجي كان يرى ما يلي : ١. أن الحكومة البريطانية مسيطرة على العراق –ولما كانت مصلحتها تقتضي بمكافحة الشيوعية من الضروري ان يتجنب الحزب التعاون مع الشيوعيين أو حزب الأتحاد الوطني والشعب. ٢. أن يعلن الحزب فلسفته التي تبعده عن الشيوعية وتجعل الأنكليز يفسحون له المجال بالعمل. ٣. لا يرى اتخاذ الثورة لتحقيق أهداف الحزب الوطنية . ٤. عدم اعتقاده بالصراع الطبقي كأسلوب لنضال الحزب –بل يرى التعاون بين جميع الطبقات للكفاح ضد الأستعمار. ب. حسين جميل كان يرى ما يلي : ١. عدم الأخذ بالاشتراكية لأنها تجلب للحزب تهمة الشيوعية ٢. عدم الأخذ بالثورة. يجب أن يبنى كفاح الحزب على الأساليب البرلمانية والأستفادة من المنظمات الدولية. ٣. يجب أن يتخذ الحزب مواقف معتدلة عملياً، دون الإعلان عن هذا الاعتدال. ٤. يرى ان الأنكليز يقسمون الى قسمين : • الانكليز المحليون في العراق –موظفو بريطانيا – وهؤلاء يجب مهاجمتهم– لكنهم يؤيدون سياسة أستعمارية أمرها يتطلب المركز. • الوزارة البريطانية وحزب العمال :يجب افهامهم حقيقة الأنجليز المحليين وأنه لا يمكن قيام صداقة بين شعبي بريطانيا والعراق الا عن طريق الأعتراف بحقوق الشعب العراقي ٥. يجب الأتصال برئيس الدولة وأفهامه كي لايدعي أن أحدا لم يتصل به ٦. الفئة الحاكمة يقسمها الى قسمين: × الجماعة الملوثة التي تعمل لصالح الأجنبي وهؤلاء يجب أن يقف الحزب منهم موقف المخاصم. • الفئة التي حافظت على نظافة يدها –وضرب أمثلة عن ذلك محمد رضا الشبيبي.. سعد صالح..ألخ. ويرى ان هؤلاء يمكن التعاون معهم ٧. يرى ان اجتماع الديمقراطيين في حزب واحد ممكن أذا كانوا متشابهين في افكارهم السياسية. ج. محمد حديد : أدلى بآراء متشابهة الى حسين جميل. د. زكي عبد الوهاب : كان يرى ما يلي : ١. يعارض أعتبار الأشتراكية فلسفة للحزب. ٢. الجناح الى العدو الأول هم الأنكليز –سواء كانوا المحليين في العراق أو الوزارة البريطانية. ولا يرى فائدة من اعتناق فلسفة حزب العمال ليتجنب عداء بريطانيا وقال ان بريطانيا لا تريد حتى تطبيق الديمقراطية في العراق. ٣. لا يرى أية فائدة من الأتصال المباشر برئيس الدولة وأفهامه حقيقة الوضع لأنه يعرف الحقيقة ويؤيد الفئة الحاكمة. ٤. يعتقد أن تحقيق الأستقلال لا يتم بالأساليب الديمقراطية وحدها مما لم تكن هناك ثورة. ويعتبر الثورة عملاً ديمقراطياً لأنها لم تقم لمنفعة طبقة معينة وانما لفائدة من الأنكليز. ه. طلعت الشيباني : كانت أراؤه مشابهة لآراء زكي عبد الوهاب.

وكانت تشمل : ١. معارضة فكرة تقسيم الأنكليز الى محليين وآخرين في بريطانيا. ٢. يرى ضرورة توحيد الحركة الديمقراطية في العراق. ومن مذكرة الجادرجي لأعضاء حزبه من الآراء التي طرحت في المناقشة وخاصة آراء الأعضاء الذين يقوا كركيزة أساسية للحزب وهم الجادرجي.. وحسين جميل – ومحمد حديد– من خلال سير الحزب ندرك أن سياسة الحزب كانت تتميز بما يلي : ١. العناصر التي لعبت الدور الرئيسي فيه كانت تمثل العناصر الديمقراطية معتدلة والتي هي أقرب من اليمين ولو انها تضم (اليسار المعتدل). ٢. يعتبر الحزب الديمقراطية البرلمانية هي الأسلوب الأمثل للحكم. ٣. لا يعترف بصراع الطبقات –بل يرى انه يمكن ان تتحالف كل الطبقات وتتعاون من أجل التحرر والأستقلال. ٤. يشجع الرأسمالية الوطنية– والتشبث الفردي– على أن لا يستغل الفرد الآخرين. ٥. يرى في الضرائب التصاعدية نوعا من العدالة الأجتماعية. وبعد هذه المناقشة التي تبلور فيها خلاف طلعت الشيباني وزكي عبد الوهاب مع بقية الأعضاء –قدم الاثنان استقالتيهما– والظاهر أن الجادرجي قد أوضح لهما صراحة بأنه لا يستطيع الأستغناء معهما فمن الضروري أما ان يستقيل هو ويسلم الحزب لهما واما أن يستقيلا. وقد أنتخب بدلا من الاثنين للهيئة الأدارية –حسين فوزي ونائل سمحيري فأصبحت الهيئة الأدارية تتكون من : الجادرجي– محمد حديد– حسين جميل– حسين فوزي– رجب الصفار. ناظم حميد– نائل سمحيري. وذلك في مؤتمر الحزب الثاني الذي عقد في ١٩٤٨/٢/٢٦.

الاهالي
جريدة سياسية جامعة
صدرها فريق من الشباب
الاساس الذي قامت عليه فكرة اصدار جريدة الاهالي:
هو ان تكون الجريدة اداة الدعوة التي امن بها المؤسسون وقرروا توحيد جهودهم للعمل من اجلها، وهي "تحقيق الاصلاح الاجتماعي في العراق، يستهدف ضمان الاطمئنان والرفاه والتقدم للشعب" . والاصلاح الذي استقر في فكر مؤسسي جريدة الاهالي العمل من اجله – ككل اصلاح – انما يبدأ بالدعوة اليه وبيان مضامينه وكيفية تحقيقه والتبشير به ليتسع الايمان به. ويتسع الشعور بالحاجة اليه في اوساط الشعب حتى يتكون رأي عام يتمسك به ويعمل له الى ان يحقق. من اجل القيام بهذه المهمة تقرر اصدار جريدة "الاهالي".
٢٥ فلسا
١٦ صفحة
عدد خاص بالقصة
صدى الاهالي
الاسبوعي
محمود أحمد
انتاجنا القصصي في عام

هكذا صدرت جريدة الاهالي

سمي مؤسسوا جريدة "الاهالي" دعوتهم الاصلاحية الشعبية نسبة الى الشعب. والشعب في فكر المؤسسين يتألف من السواد الاعظم لا من الطبقة الخاصة، هذا السواد الاعظم الذي هو الشعب هو الكيان الذي استهدف مؤسسوا جريدة الاهالي خدمتهم. وان تكون مصالحه هي الاساس في الحكم على تصرف ما او فكر او موقف ، بالاصلاح او الفساد. لذلك جاء في احدى المقالات الكثيرة في هذا المعنى والتي نشرتها "الاهالي" وفي اوائل ايام صدورها "نحن شعبيون مقياسنا في الاعمال صالح الشعب، فما وافقه وافقناه، وما خالفه حاربناه بكل قوة" (الاهالي ٨/٧/١٩٣٢).

والشعبية عند جماعة الاهالي لم تكن كلمة غامضة او مبهمة انما هي منهاج عملهم ذات مضامين ومفاهيم محددة وواضحة، سجلوها على ورق ونشروها في سنة صدور جريدة الاهالي عام ١٩٣٢، في كراس صغير بعنوان "الشعبية المبدأ الذي تسعى الاهالي لتحقيقها. كتب هذا الكراس عبد الفتاح ابراهيم واقره الاخرون. وفي سنة ١٩٣٥ نشرت جماعة الاهالي كراس آخر بعنوان "مطالعات في الشعبية" يشرح بايجاز مبادئ الشعبية التي تضمنها الكراس الاول الذي كان رؤوس اقلام فحسب. هذا الكراس الثاني كتبه عبد الفتاح ابراهيم واقره الاخرون، ولكي اعطي للقارئ فكرة عن مبادئ وافكار الشعبية في جوانبها المتعددة، الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الخص عن الكراس الثاني "مطالعات في الشعبية" افكارها واراءها.

هدف الشعبية:

الشعبية تستهدف "ضمان الاطمئنان والرفاه والتقدم للشعب" الاطمئنان يتحقق بضمان حقوق الفرد واهمها حق الحياة وحق الحرية والمساواة وحق العمل. و"الرفاه يقوم على اساس جعل مستوى الحياة يكفل لكل فرد الحصول على حاجاه الضرورية المادية والمعنوية كحد ادنى ويضمن له مجال الحصول على الحاجات المالية بقدر ما تسمح به الثروة العامة". والتقدم يتحقق بتحسن مطرد في مستوى حياة المجتمع.

الدولة وحقوق الفرد:

وفي موضوع الدولة وحقوق الفرد تقوم العلاقة بين الطرفين "على اساس حفظ التوازن بين سلطة الدولة من جهة وحقوق الفرد المقررة من جهة اخرى".

الحكومة في الشعبية:

الحكومة في الشعبية مؤسسة تقوم بشؤون الدولة لخدمة السواد الاعظم. ومن ذلك "سيطرتها على الحياة الاقتصادية سواء بتنظيم الانتاج والاستهلاك او بفرض الضرائب المتزايدة.. وقيام الحكومة بالمشاريع الاقتصادية العامة". او سيطرتها بطريقة اشتراكها في اكثرية الاسهم او بطرق اخرى على المشاريع التي لا تكون بطبيعتها مشاريع حصارية ولكنها تتعلق بالحاجات الحيوية او بحياة عدد كبير من العمال، ولها تأثير كبير من الحياة العامة.. وتنظيم ومراقبة انتاج مختلف الحاجات الاخرى.. و"تأسيس البنوك وضبط التموين المالي والتصدير والاستيراد.. وتنظيم شؤون الزراعة وضمان حصول الفلاحين على ما يحتاجونه اليه من ارض ومعدات وآلات. وتهيئة ما يقتضي من وسائل التعليم والتثقيف للفرد. وتاسيس دور الولادة والحضانة.

السيادة في الشعبية:

السيادة في الشعبية للشعب، في ذلك السيادة الخارجية التي هي الاستقلال، او الداخلية التي تتعلق بادارة شؤون الدولة داخل البلاد ومن متطلبات هذه السيادة ان تكون الحكومة قائمة حسب مشيئة الشعب. فلا يعني الشعب – في ظل الاستقلال – ان يحقق لنفسه التحرر من نفوذ دولة اجنبية في حين يقع السواد الاعظم منه تحت وطاة حكم استبدادي تضطلع به القلة، او ان يكون الانسان فيه مستقلا من انسان آخر.

سيادة الشعب:

سيادة الشعب من اهم الاسس التي تقوم عليها "الشعبية" وهذه السيادة تتطلب من الوجهة العملية: اولا- وجود هيئات تمثل الفلاحين والعمال وسائر الطبقات تمثيلا حقيا. ثانيا- تمكين افراد الشعب من التفاهم والمعرفة في الشؤون العامة. ثالثا- تقليل الفروق الاقتصادية بين افراد الشعب بحيث لا تكون متفاوتة تفاوتا يحول دون التمتع بالمساواة على اساس اظهار الحقائق وتنوير الشعب. ومن متطلبات جعل السيادة للشعب حقيقية ان تقوم "المجالس التشريعية على اساس التمثيل الصحيح الذي يضمن تمثيل مختلف المصالح وجميع اصناف الشعب. وجعل السلطة مسؤولة تجاه المجلس التشريعي والهيئات التي تمثل الشعب وان تتمتع السلطة القضائية بالاستقلال وتكون قادرة على مقاضاة الافراد والهيئات وفي ضمنها السلطة التنفيذية عند تجاوزها على حقوق الفرد المقررة.

وترى "الشعبية" ان افضل طرق التمثيل الشعبي "قيامه على اساس الاعمال "اي ان يكون النائب عن الفلاحين مثلا من الفلاحين والنائب عن العمال من صنف العمال، وهكذا في الاصناف الاخرى. والشعبية تعمل من صنف العمال، وهكذا في الاصناف الاخرى. والشعبية تعمل على تحقيق سيادة الشعب. بتقليل الفروق الاقتصادية فتحول بذلك دون قيام السلطة لمصلحة الاغنياء على حساب الفقراء. وفي قسم ثالث من كراس "مطالعات في الشعبية" يتحدث الكراس عن الشعبية الديمقراطية: فبين ان الشعبية لاتؤمن بالديمقراطية الرأسمالية التي شوهت مفاهيم ومضامين الديمقراطية الصحيحة بسيطرة راس المال على الحكم ومؤسساته. وفي موضوع الشعبية الاشتراكية يقول الكراس بالرغم من ان الشعبية تتفق والاشتراكية في كثير من الامور الجوهرية التي تتعلق بتنظيم الحياة الاقتصادية ومحاربة الرأسمالية ومنع استغلال الفرد جهود الاخرين واعتبار العمل المنتج السبيل الوحيد للحصول على اسباب العيش فانها تختلف عنها في امور اخرى تعتبرها الاشتراكية. ولاسيما الشرعية – من الامور الاساسية مثل حرب الطبقات وحصر سلطة الحكم في طبقة العمال الصناعيين، وتوزيع الحقوق المدنية على هذا الاساس. وفي سعيها لتحقيق الدولة ومحاربة الدين والنظام العائلي. فالشعبية تعتبر السواد الاعظم هو الاساس في الحكم وفي توزيع الحقوق المدنية. والشعبية لا تحارب الاديان كما تفعل الشيوعية، وتحتفظ بالنظام العائلي بالشكل الذي يضمن سعادة الفرد وسلامة المجموع .

ولا تلتزم الشعبية بسلوك طريق الثورة كالشيوعية، وانما تسلك الطريق الذي تستطيع ان تصل بواسطة الى الهدف باقل كلفة وباقرب وقت.

×××

هذه هي خلاصة الرسالة التي تأسست جريدة الاهالي لتضطلع بها في خدمة شعب العراق. عن طريقها يتحقق تطوير الاوضاع العامة فيقضي – حينا بعد ليحل اخر – على وضع سيئ في شأن من شؤون الوطن ليحل محله ما هو خير، حتى يتحقق قيام المجتمع العصري الذي فيه الشعب سيد نفسه، يملك ان يدير شؤون حياته بما يتفق ومصالحه ، ويرسم الخطط وينفذها من اجل مستقبل افضل.

تأسيس جريدة الاهالي:

كان لابد لنشاط الجماعة التي جمعت بينهم الحركات الطلابية وهم طلاب في الدراسة الثانوية ثم في كلية الحقوق، وقيامهم بعد ذلك بنشاط سياسي في مناسبات وطنية ، مثل الاحتفال بذكرة ثورة ١٩٢٠ ومعارضة معاهدة ١٩٣٠ مع بريطانيا والكتابة في الصحف في مواضيع القومية والسياسية والاجتماعية، كان لابد لنشاط الجماعة هذا، بعد المحاكمة وخروج المحكومين من السجن ان ينتهي الى تنظيم، او على الاقل تنظيم هذا النشاط والحديث للسبعاوي – فاحبها مع كل فجائعها.. ان نبل الغرض من الحرب يجعل (المرء) يتناسى مصائبها ويتغاضى عن فجائعها ويدعو صادقا اليها (جريدة السياسية ١٩/٣/١٩٣١) انتسب يونس السبعاوي الى حزب الاخاء الوطني، وعندما كان في دمشق يدرس في معهد الحقوق في سنة ١٩٣٢ – ١٩٣٣ انتسب الى "عصبة العمل القومي" (انظر كتاب يونس السبعاوي، سيرة سياسية عصامي، تاليف خيري العمري، ص٦٣) وبقيت الافكار الفاشية والايمان بالقوة في العمل السياسي افكار يونس السبعاوي الى نهاية حياته في سنة ١٩٤٢.

×××

كانت فكرة اصدار جريدة يومية سياسية في منهاج عملنا السياسي الذي كنا نخطط لممارسته منذ بدء تجمعنا في صيف سنة ١٩٣٠ وقبل ان ينفصل عن الجماعة فائق السامرائي ويونس السبعاوي، تقدم الحديث في اني استبعدت عن التوقيع على البيان الذي قدم الى متصرفية بغداد لعقد اجتماع لمناقشة معاهدة ١٩٣٠ والقيام بمظاهرة، لان التفكير كان متجها لان اتقدم بطلب منحي امتياز اصدار جريدة يومية سياسية، لاني كنت حينذاك الوحيد بين الجماعة قد تخرجت من كلية الحقوق وتوافرت في شروط المدير المسؤول لمطبوع دوري. خرج اصحابي الذين عملنا سوية بالعمل العام والذين كانوا محكومين بالسجن في ١٩٣١/١١/١٧ وبعد هذا ظهر عزيز شريف في مجتمعنا وكان قبل هذا قد اختفى عندما صدر امر القاء القبض عليه لانه احد الموقعين على البيان الذي قدم الى المتصرفية لعقد الاجتماع العام والقيام بمظاهرة وبالنتيجة كونه شريكا في كتابة المنشور الذي اصبح موضوع المحاكمة وتوزيعه. وبسبب اختفائه لم يقبض عليه ولم تجر محاكمته فلم يكن في القانون الخارجية. وبعض تعليقات الصحف والمجلات الاجنبية عن الشؤون العراقية والعربية، ثم اخذ مع مرور الوقت يعتنق افكار بعيدة عن افكارنا، ويكتب فيها ويدعوا اليها . كتب عن اعجابه بالنهضة الكمالية في تركيا وقال عنها انها احق بالاعجاب من كل النهضات الحديثة (العالم العربي ٣١/١٠/١٩٣١) وابدى اعجابه بما سماه "النهضة الايطالية على يد موسوليني" وان اخذ عليها بدوافع قومية عربية – استعمارها طرابلس الغرب واستعمالها فيها "اقسى وسائل الاستعمار في خنق الحرية والاعتداء على ابناء البلاد" ، لكنه قال ان "اعجاب المرء بالنهضة الايطالية يزيد لو انها احترمت عواطف الامم الاخرى وساعدتها على التحرر من الاستعمار" (العالم العربي ٣١/١٠/١٩٣١)، ويلاحظ التناقض فهو يطلب من دولة فاشية استعمارية ان تساعد الامم على التحرر من الاستعمار وقال يونس السبعاوي في المقال ذاته عن تركيا الكمالية وايطالية الفاشية، "النهضتان قدوة تبعث في الامم الاخرى دم الحياة حارا قويا، الاولى تعلق كيف يثير الحماس الوطني الافراد على الائتلاف والعمل لهدف واحد. والثانية تمثل كيف تتاثر الامة الغيورة من المصائب الكثيرة والصدمات العنيفة فتهب لمقاومتها، وابدى يونس السبعاوي اعجابه بـ "الحركة الاشتراكية الوطنية النازية بزعامة هتلر في المانيا. وترجم كتابه "كفاحي" ونشره بشكل متسلسل في جريدة العالم العربي ابتداء من ٢١/١٠/١٩٣٢ وعندما عرضت قصة (كل شيء هادي في الجبهة الغربية) في فلم سينمائي في احدى دور السينما في بغداد، والقصة عن الحرب العالمية الاولى، تاليف الكاتب الالماني "أرشن ماريا ريمارك" الذي شارك في الحرب وكتب تجربته فيها، علق السبعاوي على هذه القصة فقال عن الحرب انها "طاحونة الارواح تسحق الالاف سحقا.. ذوت فيها تحت الخنادق زهرة الشباب وحرمت نور الحياة.. اما انا فياض عن تأسيس جريدة الاهالي وهكذا دون روايته في كتابه "جذور الفكر الاشتراكي والتقدمي في العراق" وعن هذا الكتب انقل ما يأتي قال عبد الفتاح ابراهيم: "تعود معرفتي به (عبد القادر اسماعيل) الى فترة بعيدة كونه احد اقربائي ومن خلاله تعرفت على حسين جميل، بعدها اقتصرت اتصالاتي بهم على ايام زيارتي العراق في العطل الدراسية الصيفية بين السنوات ١٩٢٤ – ١٩٢٨. وتوقفت علاقاتي بهم بعد عودتي العراق ١٩٢، وبعد ان صار لهؤلاء شأن حين تم فصلهم على اثر مشاركتهم في الحركة الوطنية على الصعيد الطلابي، وخاصة في قضية التصوالي ومظاهرة الفريد مولد، سافرت الى امريكا. عند عودتي منها عام ١٩٣٠ كان الكثير من كتلة بيروت قد عادوا العراق، وعن طريقي تم الاتصال بين العائدين من بيروت وبين كتلة بغداد اي عبد القادر اسماعيل وحسين جميل وغيرهم. (انظر كتاب جذور الفكر الاشتراكي والتقدمي في العراق، ص١٦٢) ثم يقول مؤلف كتاب جذور "الفكر الاشتراكي والتقدمي في العراق" عن كيفية صدور الجريدة حدثنا عبد الفتاح ابراهيم قائلا عندما فكرنا انا وحسين جميل وعبد القادر اسماعيل باصدار جريدة كان حسين جميل اكثرنا رغبة في ذلك واردنا ان نسميها جريدة "الشعب" ولكننا رأينا ان كلمة الشعب كلمة استفزازية. اثناء المناقشة فيما بيننا تم الاتفاق على تسميتها جريدة "الاهالي" وكانت التسمية من اقتراح حسين جميل "ويقول مؤلف الكتاب اكد صحة ذلك كل من عبد القادر اسماعيل وحسين جميل واود ان اصحح ان هذه الكلمة تعطي معنى الشعب، وهي اكثر تداولا على السنة الجمهور من كلمة الشعب، فهي اكثر شعبية في الاستعمال، الناس تقول فلان من اهالي العمارة وفلان من اهالي الكتلة اجتماعها خارج الجامعة ومن هذا النادي انبثق تنظيم سري يترأسه عبد الفتاح ابراهيم ويضم كلا من محمد حديد ونوري رفائيل والديمقراطي، وقد كان للوفد جريدة باسم "الاهالي" اصدرها عبد القادر حمزة ثم اصدر بعدها "البلاغ".

بعد الاتفاق على اصدار الجريدة، اتفقنا على ان اتقدم الى وزارة الداخلية وقد كانت المطبوعات تتبعها في ذلك الوقت – بطلب منحي امتياز اصدار جريدة يومية سياسية باسم "الاهالي" وسبب اختياري لهذه المهمة ان عبد الفتاح ابراهيم كان موظفا في الحكومة. وعبد القادر اسماعيل كا قد حكم عليه بالسجن قبل اقل من سنة وكنا نرجح ان تكون هذه الحكومة سببا لرفض الطلب. وقد قدمت طلب اصدار الجريدة وصدر اذن وزارة الداخلية باصدارها في ٢ تموز ١٩٣١.

كتلة بيروت:

في التعريف بما سماه عبد الفتاح ابراهيم "كتلة بيروت" و"كتلة بغداد" اوجز التعريف بان "كتلة بيروت" تتمثل بفئة من الطلاب العراقيين كانوا يدرسون في الجامعة الاميركية في بيروت القوافي السنة الدراسية ١٩٢٤-١٩٢٥ جمعية باسم "جمعية لنشيء العراقية".

قال عبد الفتاح ابراهيم "وان هذه الجمعية تشكلت عام ١٩٢٤ في بيروت وكانت تحتوي تيارين يتفاوت فكريا الواحد عن الآخر. الاول كلمة استفزازية. اثناء المناقشة فيما بيننا تم الاتفاق على تسميتها جريدة "الاهالي" وكانت التسمية من اقتراح حسين جميل "ويقول مؤلف الكتاب اكد صحة ذلك كل من عبد القادر اسماعيل وحسين جميل واود ان اصحح ان هذه الكلمة تعطي معنى الشعب، وهي اكثر تداولا على السنة الجمهور من كلمة الشعب، فهي اكثر شعبية في الاستعمال، الناس تقول فلان من اهالي العمارة وفلان من اهالي الكتلة اجتماعها خارج الجامعة ومن هذا النادي انبثق تنظيم سري يترأسه عبد الفتاح ابراهيم ويضم كلا من محمد حديد ونوري رفائيل وجميل توما وعلي حيدر سليمان وعبد الله بكر ودرويش الحيدري، فاصبح هذا التنظيم نواة التفكير السياسي بالنسبة لهذه الكتلة. الا ان هذه الكتلة لم تبق طويلا فانفرط عقدها وتشتت اعضاؤها بعد انتهاء فترة دراستهم في الجامعة الامريكية عام ١٩٢٨.

كتلة بغداد:

المقصود بها جماعتنا التي مارست نشاطا في الحركات الطلابية السياسية الوطنية وهم طلاب في الدراسة الثانوية ثم كلية الحقوق. وواصلت نشاطها السياسي بعد ذلك بعقد الاجتماعات في المناسبات الوطنية ونشر المناشير والكتابة في الصحف ومعارضة معاهدة ١٩٣٠. وفي الوقت الذي تحدث عنه عبد الفتاح ابراهيم في موضوع المذاكرة لاصدار الجريدة كان في كتلة بغداد انا وعبد القادر اسماعيل وعزيز شريف وخليل كنه وجميل عبد الوهاب.

×××

في صيف سنة ١٩٣١ عاد محمد حديد الى بغداد بعد ان تخرج في جامعة لندن في العلوم الاقتصادية والسياسية وبالنظر لسبق عمل محمد حديد وعبد الفتاح ابراهيم المشترك في الشؤون العامة وهما طالبان في الجامعة الامريكية في بيروت، فان عبد الفتاح بعد اتفاقه معي ومع عبد القادر اسماعيل فاتح محمد حديد بالاحاديث التي سبق ان جرت بيننا بشان اصدار جريدة يومية سياسية، ومحمد حديد ونوري رفائيل وجميل توما وعلي حيدر سليمان وآخرون .

كتب عامر حسين فياض في كتابه "جذور الفكر الاشتراكي والتقدمي في العراق" صفحة ١٦١-١٦٣، ومصدره حديث اجراء مع عبد الفتاح ابراهيم "انه في عام ١٩٢٦ اصبح عبد الفتاح ابراهيم رئيسا للجمعية فاصبح نشاطها الى حد ما سياسيا يواكب من هناك الحركة الوطنية في العراق. وقد اتصلت "جمعية النشء العراقية بالمجموعات العربية ذات التفكير القومي في بيروت مثل "جمعية العروة الوثقى". وعلى اثر تزايد النشاط السياسي للجمعية اخذت ادارة الجامعة الامريكية تشدد الرقابة عليها. بهذه المضايقة اتجه عبد الفتاح ابراهيم وصحبه انفي الذكر الى تاسيس جمعية اخرى باسم "النادي العراقي" من اجل مواصلة هذه الكتلة اجتماعها خارج الجامعة ومن هذا النادي انبثق تنظيم سري يترأسه عبد الفتاح ابراهيم ويضم كلا من محمد حديد ونوري رفائيل وجميل توما وعلي حيدر سليمان وعبد الله بكر ودرويش الحيدري، فاصبح هذا التنظيم نواة التفكير السياسي بالنسبة لهذه الكتلة. الا ان هذه الكتلة لم تبق طويلا فانفرط عقدها وتشتت اعضاؤها بعد انتهاء فترة دراستهم في الجامعة الامريكية عام ١٩٢٨.

كتلة بغداد:

المقصود بها جماعتنا التي مارست نشاطا في الحركات الطلابية السياسية الوطنية وهم طلاب في الدراسة الثانوية ثم كلية الحقوق. وواصلت نشاطها السياسي بعد ذلك بعقد الاجتماعات في المناسبات الوطنية ونشر المناشير والكتابة في الصحف ومعارضة معاهدة ١٩٣٠. وفي الوقت الذي تحدث عنه عبد الفتاح ابراهيم في موضوع المذاكرة لاصدار الجريدة كان في كتلة بغداد انا وعبد القادر اسماعيل وعزيز شريف وخليل كنه وجميل عبد الوهاب.

×××

في صيف سنة ١٩٣١ عاد محمد حديد الى بغداد بعد ان تخرج في جامعة لندن في العلوم الاقتصادية والسياسية وبالنظر لسبق عمل محمد حديد وعبد الفتاح ابراهيم المشترك في الشؤون العامة وهما طالبان في الجامعة الامريكية في بيروت، فان عبد الفتاح بعد اتفاقه معي ومع عبد القادر اسماعيل فاتح محمد حديد بالاحاديث التي سبق ان جرت بيننا بشان اصدار جريدة يومية سياسية، ومحمد حديد ونوري رفائيل وجميل توما وعلي حيدر سليمان وآخرون .

كتب عامر حسين فياض في كتابه "جذور الفكر الاشتراكي والتقدمي في العراق" صفحة ١٦١-١٦٣، ومصدره حديث اجراء مع عبد الفتاح ابراهيم "انه في عام ١٩٢٦ اصبح عبد الفتاح ابراهيم رئيسا للجمعية فاصبح نشاطها الى حد ما سياسيا يواكب من هناك الحركة الوطنية في العراق. وقد اتصلت "جمعية النشء العراقية بالمجموعات العربية ذات التفكير القومي في بيروت مثل "جمعية العروة الوثقى". وعلى اثر تزايد النشاط السياسي للجمعية اخذت ادارة الجامعة الامريكية تشدد الرقابة عليها. بهذه المضايقة اتجه عبد الفتاح ابراهيم وصحبه انفي الذكر الى تاسيس جمعية اخرى باسم "النادي العراقي" من اجل مواصلة هذه الكتلة اجتماعها خارج الجامعة ومن هذا النادي انبثق تنظيم سري يترأسه عبد الفتاح ابراهيم ويضم كلا من محمد حديد ونوري رفائيل

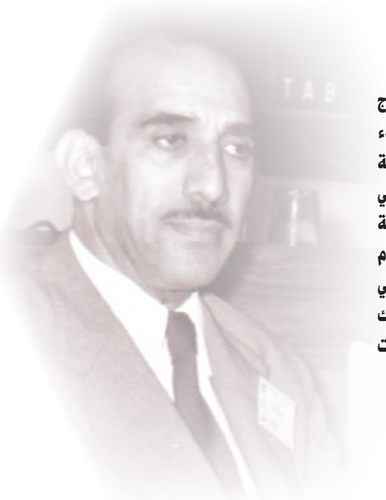

كانت فكرة اصدار جريدة يومية سياسية في منهاج عملنا السياسي الذي كنا نخطط لممارسته منذ بدء تجمعنا في صيف سنة 1930 وقبل ان ينفصل عن الجماعة فائق السامرائي ويونس السبعاوي، تقدم الحديث في اني استبعدت عن التوقيع على البيان الذي قدم الى متصرفية بغداد لعقد اجتماع لمناقشة معاهدة 1930 والقيام بمظاهرة، لان التفكير كان متجها لان اتقدم بطلب منحي امتياز اصدار جريدة يومية سياسية، لاني كنت حينذاك الوحيد بين الجماعة قد تخرجت من كلية الحقوق وتوافرت في شروط المدير المسؤول لمطبوع دوري.

عن مجلة (الملف العراقي)
ايلول – تشرين الاول 2005

كامل الجادرجي الديمقراطي الكبير

سالم عبيد النعمان
من رواد الحركة اليسارية

مع أني لم أكن يوماً عضواً في الحزب الوطني الديمقراطي مع تقييمي لدوره التاريخي في الحركة الوطنية، غير أن تاريخ كامل الجادرجي المشرق وكفاحه الطويل من أجل الوطنية والديمقراطية وتثبيت الخط الديمقراطي بصورة عامة وخطه المتميز في العراق يدعوني لاحياء ذكراه ولو بلمحة موجزة عن مراحل صراعه من أجل الديمقراطية، حيث صار اسمه على مر الأجيال أحد أبرز شخوص الديمقراطية والوطنية في عراقنا.

لقد تفاعل كفاحه واكتملت مسيرته الواضحة في الحزب الذي اسسه سنة ١٩٤٦ واختار له اسم (الحزب الوطني الديمقراطي)، لقد مرت مسيرة الجادرجي بمراحل ليكتمل مفهومه الديمقراطي ثم انتقاله في مطلع الخمسينيات الى تبني الاشتراكية الديمقراطية، ابتدأت مرحلته الاولى عند انخراطه في شبابه المبكر بالحركة الوطنية التي اعقبت ثورة العشرين حيث استقر قادتها بعد دراسة لاخفاق تلك الثورة المجيدة الى ان عامل توازن القوى كان له دوره الاكبر في اخفاق الثورة لذلك فان اسلوب الصراع السلمي في مرحلة العشرينيات هو الذي كان اسلوب الصراع المفضل والذي تمليه ظروف المرحلة وعندما أعلن دستور سنة ١٩٢٥ الذي لا يخلو من ملمح ديمقراطي في كثير من نصوصه فقد بادر عبد المحسن السعدون رئيس الوزراء الى تأليف حزب له باسم حزب التقدم وكان هدفه الاساس ان يكون سنداً للأكثرية البرلمانية التي حصل عليها ولضمان استمرار هذه الاكثرية بحيث يكون حزبه مقتصراً على من يكون مرشحا للنيابة في انتخابات قادمة.

وبعد فترة ليست طويلة ألف ياسين الهاشمي أواخر سنة ١٩٢٥ حزب الشعب ولعب عاملان في تفضيل الجادرجي الانتماء لحزب الشعب أحدهما ذاتي فدار الجادرجي قريبة من دار الهاشمي وكان الجوار عاملا مهما تهيأ لياسين الهاشمي التعرف على بعض الشباب اللامع منهم والمتميز في العراق بدعوتي لاحياء ذكراه ولو بلمحة موجزة عن مراحل صراعه من أجل الديمقراطية، حيث صار اسمه على مر الأجيال أحد أبرز شخوص الديمقراطية والوطنية في عراقنا.

لقد تفاعل كفاحه واكتملت مسيرته الواضحة في الحزب الذي اسسه سنة ١٩٤٦ واختار له اسم (الحزب الوطني الديمقراطي)، لقد مرت مسيرة الجادرجي بمراحل ليكتمل مفهومه الديمقراطي ثم انتقاله في مطلع الخمسينيات الى تبني الاشتراكية الديمقراطية، ابتدأت مرحلته الاولى عند انخراطه في شبابه المبكر بالحركة الوطنية التي اعقبت ثورة العشرين حيث استقر قادتها بعد دراسة لاخفاق تلك الثورة المجيدة الى ان عامل توازن القوى كان له دوره الاكبر في اخفاق الثورة لذلك فان اسلوب الصراع السلمي في مرحلة العشرينيات هو الذي كان اسلوب الصراع المفضل والذي تمليه ظروف المرحلة وعندما أعلن دستور سنة ١٩٢٥ الذي لا يخلو من ملمح ديمقراطي في كثير من نصوصه فقد بادر عبد المحسن السعدون رئيس الوزراء الى تأليف حزب له باسم حزب التقدم وكان هدفه الاساس ان يكون سنداً للأكثرية البرلمانية التي حصل عليها ولضمان استمرار هذه الاكثرية بحيث يكون حزبه مقتصراً على من يكون مرشحا للنيابة في انتخابات قادمة.

وبعد فترة ليست طويلة ألف ياسين الهاشمي وكان الجوار عاملا مهما تهيأ لياسين الهاشمي التعرف على بعض الشباب اللامع منهم والمتميز في العراق بدعوتي لاحياء ذكراه ولو بلمحة موجزة عن مراحل صراعه من أجل الديمقراطية، حيث صار اسمه على مر الأجيال أحد أبرز شخوص الديمقراطية والوطنية في عراقنا.

نصرة الفارسي

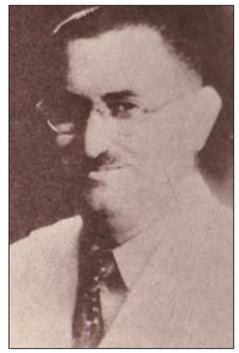
فاضل الجمالي

علي حيدر سليمان

ياسين الهاشمي

لقد تفاعل كفاحه واكتملت مسيرته الواضحة في الحزب الذي اسسه سنة ١٩٤٦ واختار له اسم (الحزب الوطني الديمقراطي)، لقد مرت مسيرة الجادرجي بمراحل ليكتمل مفهومه الديمقراطي ثم انتقاله في مطلع الخمسينيات الى تبني الاشتراكية الديمقراطية، ابتدأت مرحلته الاولى عند انخراطه في شبابه المبكر بالحركة الوطنية التي اعقبت ثورة العشرين حيث استقر قادتها بعد دراسة لاخفاق تلك الثورة المجيدة الى ان عامل توازن القوى كان له دوره الاكبر في اخفاق الثورة لذلك فان اسلوب الصراع السلمي في مرحلة العشرينيات هو الذي كان اسلوب الصراع المفضل والذي تمليه ظروف المرحلة وعندما أعلن دستور سنة ١٩٢٥ الذي لا يخلو من ملمح ديمقراطي في كثير من نصوصه فقد بادر عبد المحسن السعدون رئيس الوزراء الى تأليف حزب له باسم حزب التقدم وكان هدفه الاساس ان يكون سنداً للأكثرية البرلمانية التي حصل عليها ولضمان استمرار هذه الاكثرية بحيث يكون حزبه مقتصراً على من يكون مرشحا للنيابة في انتخابات قادمة.

وبعد فترة ليست طويلة ألف ياسين الهاشمي وكان الجوار عاملا مهما تهيأ لياسين الهاشمي التعرف على بعض الشباب اللامع منهم والمتميز في العراق بدعوتي لاحياء ذكراه ولو بلمحة موجزة عن مراحل صراعه من أجل الديمقراطية، حيث صار اسمه على مر الأجيال أحد أبرز شخوص الديمقراطية والوطنية في عراقنا.

وفي سنة ١٩٢٨ توسعت التظاهرات وكانت اقواها واكثرها تاثيرا هي المظاهرة ضد الفريد موند عميل الاستعمار والصهيونية ثم تكررت مظاهرات اخرى طالبت بعودة (ابو التمن) الى ممارسة العمل السياسي التي اثمرت باستئناف جعفر (ابو التمن) نضال حزبه الوطني.

ومهد انتحار عبد المحسن السعدون رئيس الوزراء الذي عانقها امام نوري السعيد لتولي الوزارة سنة ١٩٣٠ ليبرم مع الملك فيصل من جهة وبريطانية من جهة اخرى المعاهدة التي عرفت بمعاهدة سنة ١٩٣٠ الاستعمارية والتي كانت نصوصها خاصة تجربة الاستعمار البريطاني منذ ان احتل العراق سنة ١٩١٤ حتى اعلان الدستور سنة ١٩٢٥ لتكون كل اجراءات المحتل دستورية وقانونية وفق المادة (١١٤) من الدستور العراقي.

سارع الهاشمي الى تشكيل حزب باسم حزب الاخاء الوطني الذي ضم عدداً من الشخصيات المرموقة في ذلك الزمن، فالى جانب الهاشمي في رئاسة الحزب تالفت الهيئة العليا للحزب (اللجنة المركزية) من كامل الجادرجي ومحمد رضا الشبيبي ورشيد عالي الكيلاني وحكمت سليمان وعبد المهدي المنتفكي الياسري وعلي جودت الايوبي واختير الجادرجي ليكون محرر جريدة الاخاء الوطني الناطقة باسم الحزب ومديرها المسؤول.

كانت الخطوة المهمة للحزب الوقوف ضد المعاهدة سنة ١٩٣٠ وضد موقعيها الملك فيصل ونوري السعيد وبعدها بدأ صراع الحزبين الاخاء الوطني والحزب الوطني بابرام وثيقة عرفت بوثيقة التاخي التي وقعها رئيسا الحزبين.

والاهمية التاريخية لهذه الوثيقة هي انها أول مرة شكلت انتلافاً وتعاوناً بين قوى الحزبين وكانت واضحة الاهداف وانها تعتبر نواة جبهة وفاتحة لقيام ائتلاف او جبهات وطنية للحركة الوطنية للسنين المقبلة ففي الاداة الفعالة والناجحة ضد الاستعمار وفيما يلي نصوص هذه الوثيقة التاريخية ووثيقة التاخي اي الائتلاف الوطني:

١-المعاهدة فاسدة وجائرة يجب تعديلها.

٢-ان المجلس الحالي يجب ان يحل فانه لا يمثل الامة.

٣-على الوزارة التي تؤلف يجب أن تعمل على الاساسيين الاول والثاني وعلى هذا تم الاتفاق على وجوب توحيد الجهود على الاسس الثلاث.

توقيع الطرفين الوطني والاخاء الوطني

ساد التعاون بين الحزبين المتاخيين لمدة تجاوزت سنة ونصفا تم خلالها سقوط وزارة نوري السعيد وتشكيل وزارة قامت بحل المجلس النيابي والشروع باجراء انتخابات جديدة ساهم الحزبان المتاخيان ابتداء في المشاركة في هذه الانتخابات، ولكن دون تنسيق بينهما، والذي حدث ان الحزب الوطني برئاسة جعفر ابو التمن انسحب من الانتخابات وقاطعها بسبب ان الحكومة رفضت ترشيح فهمي المدرس "الحسني ج٤ ط ٧".

اعتبر حزب الاخاء الوطني هذا الانسحاب وهذه المقاطعة شأنا داخليا واستمر حزب الاخاء الوطني في الاشتراك في الانتخابات النيابية.

كان الملك فيصل يرقب الحالة الجديدة عن كثب ووجد ان الحزب الوطني بزعامة جعفر ابو التمن هو الحزب الصلد والمكافح العنيد ضد الاحتلال ومعاهدة سنة ١٩٣٠ فعمد الى تخريبه وشق صفوفه وذلك باغراء ابرز اعضاءه بالفوز بالانتخابات النيابية وكان هذا شأن فيصل التخريبي للاحزاب والكتل المعارضة طيلة حكمه المنشور سنة ١٩٣٥ اختلافاً عما يفهمه هو في الشعبية اذ وجد الجادرجي انه يختلف عن عبد الفتاح ابراهيم في التفكير النظري والايديولوجي.

ومنذ ذلك الوقت صار انشطار في الاهالي ولكنه لم يظهر على السطح الا بعد ان التحق بجماعة الاهالي حكمت سليمان الناقم على رئيسه ياسين الهاشمي لحرمانه من وزارة الداخلية فصمم حكمت مع بعض العسكريين وعلى راسهم بكر صدقي الصديق القديم لحكمت سليمان على الانتقام من ياسين والاطاحة به والسؤال هو هل اطلع حكمت سليمان زميله كامل الجادرجي في حزب الاخاء الوطني الملتحق بالاهالي بنواياه هذه؟ اعتقد ان منطق الامور يدعوني الى القناعة بان حكمت هذا قد اطلع كاملا على نياته هذه وانه لم يعارضه في حين نرى برغم وبين الهاشمي الى حد الاهمال والتجاهل التام فسارع بعد سبعة ايام من تاريخ حل الحزب الوطني الى الاستقالة من حزب الاخاء الوطني والقبل قبلت على الفور ليلتحق بجماعة الاهالي فكان هذا نصرا لهذه الجماعة وبها تبدا المرحلة الثانية المهمة في حياة الجادرجي وفي تطوير خطة الديمقراطي الوطني.

كان التنسيق بين كامل الجادرجي وعبد الفتاح ابراهيم ابرز مؤسسي جماعة الاهالي في خلالها جيدا اذ نجحت جماعة الاهالي في اقناع جعفر ابو التمن ليترأس جمعية السعي لمكافحة الامية التي انشأتها هذه الجماعة فتالفت الهيئة الادارية لهذه الجمعية من:

١-الرئيس جعفر ابو التمن

٢-نائب الرئيس نصرة الفارسي

٣-السكرتير عبد الفتاح ابراهيم

٤-المحاسب محمد حديد

الاعضاء

١-كامل الجادرجي

٢-الدكتور فاضل الجمالي

٣-علي حيدر سليمان

هذا وقد انتمى الى هذه الجمعية جمهرة من شباب ومفكري تلك الفترة

كان لترأس (جعفر ابو التمن) جمعية السعي لمكافحة الامية ان اتيحت له الفرصة الكافية للوقوف على نهج جماعة الاهالي في (الشعبية) ومفهومها وعرف كيف ان هذه الجماعة لم يكن لها تنظيم يلمها وكيف انهم يسعون لتطبيق نهجهم باخلاص وجدية وتجرد قرر بعد لأي الانضمام الى جانبهم بعد ان تاكد بعدم وجود روابط تنظيمية توحدهم وبهذه الصفة فيما ارى ظل ابو التمن متضامنا مع هذه الجماعة وبدخول جعفر ابو التمن مجموعة الاهالي عظم رصيدها وصار لكامل الجادرجي ممهدات ليخطو بالاهالي والاكثرية منها خطوات عملية اوسع خاصة بعد ان وجد عبد الفتاح ابراهيم في تطوير مفهوم الشعبية كما نشرها في بحثه المنشور سنة ١٩٣٥ اختلافاً عما يفهمه هو في الشعبية اذ وجد الجادرجي انه يختلف عن عبد الفتاح ابراهيم في التفكير النظري والايديولوجي.

ومنذ ذلك الوقت صار انشطار في الاهالي ولكنه لم يظهر على السطح الا بعد ان التحق بجماعة الاهالي حكمت سليمان الناقم على رئيسه ياسين الهاشمي لحرمانه من وزارة الداخلية فصمم حكمت مع بعض العسكريين وعلى راسهم بكر صدقي الصديق القديم لحكمت سليمان على الانتقام من ياسين والاطاحة به والسؤال هو هل اطلع حكمت سليمان زميله كامل الجادرجي في حزب الاخاء الوطني الملتحق بالاهالي بنواياه هذه؟ اعتقد ان منطق الامور يدعوني الى القناعة بان حكمت هذا قد اطلع كاملا على نياته هذه وانه لم يعارضه في حين نرى برغم وبين الهاشمي الى حد الاهمال والتجاهل التام فسارع بعد سبعة ايام من تاريخ حل الحزب الوطني الى الاستقالة من حزب الاخاء الوطني والقبل قبلت على الفور ليلتحق بجماعة الاهالي فكان هذا نصرا لهذه الجماعة وبها تبدا المرحلة الثانية المهمة في حياة الجادرجي وفي تطوير خطة الديمقراطي الوطني.

كان التنسيق بين كامل الجادرجي وعبد الفتاح ابراهيم ابرز مؤسسي جماعة الاهالي في خلالها جيدا اذ نجحت جماعة الاهالي في اقناع جعفر ابو التمن ليترأس جمعية السعي لمكافحة الامية التي انشأتها هذه الجماعة فتالفت الهيئة الادارية لهذه الجمعية من:

١-الرئيس جعفر ابو التمن

٢-نائب الرئيس نصرة الفارسي

٣-السكرتير عبد الفتاح ابراهيم

٤-المحاسب محمد حديد

الاعضاء

١-كامل الجادرجي

٢-الدكتور فاضل الجمالي

٣-علي حيدر سليمان

هذا وقد انتمى الى هذه الجمعية جمهرة من شباب ومفكري تلك الفترة

كان لترأس (جعفر ابو التمن) جمعية السعي لمكافحة الامية ان اتيحت له الفرصة الكافية للوقوف على نهج جماعة الاهالي في (الشعبية) ومفهومها وعرف كيف ان هذه الجماعة لم يكن لها تنظيم يلمها وكيف انهم يسعون لتطبيق

وكان هذا غريباً كل الغرابة من حكمت بك "لان الجميع كانوا يعلمون ان حكمت بك جاء نتيجة انقلاب عسكري فرض ارادته فرضاً في كل شيء لافي تاليف الوزارة فقط"

انه تقويم من كامل المساهم في الانقلاب بحدود ويصفه كحكم عسكري ديكتاتوري فرض ارادته فرضاً على كل شيء.

لنعود الى صميم الموضوع فنقول استقالت جماعة الاهالي بعد ستة اشهر من مساهمتهم في الحكم ومعهم صالح جبر وزير العدلية ثم غادر الجادرجي العراق لتهديدات له بالاغتيال ولم يعد الى العراق الا بعد سقوط وزارة حكمت سليمان اثر اغتيال بكر صدقي الذي ساهمت فيه السفارة البريطانية وخديفها نوري السعيد ومجموعة العسكريين القوميين الذين شكلوا انقلابا وقد نفذ هذا الاغتيال كما يذكر يوسف ابراهيم يزبك المفكر اللبناني والصحافي البارز وصاحب كتاب "النفط مستعبد الشعوب" في حديث الى الموثق العراقي عبد الرزاق الحسني سجله له. يقول يوسف ابراهيم يزبك ان بكرا قد دعاه الى حفلة انس وطرب قلبى دعوته وكان محمد علي جواد بكراً سيغادر العراق الى تركيا وستزحف قوة عراقية بغيابه على الكويت فتحتلها". وكان حافظ خورشيد الضابط المقرب من بكر صدقي عيناً على الجماعة فنقل الى الانكليز هذه القصة فكانت في مقدمة الاسباب التي ادت الى التخلص منه والمؤامرة التي حدثت كانت بين نوري السعيد بأيعاز من السفارة البريطانية من جهة والعسكريين القوميين من جهة اخرى وقد نفذت المؤامرة في الموصل وكان حافظ خورشيد ابرز المخططين لها مع العقيد فهمي سعيد(عبد الرزاق الحسني ج ٤ ص٣٣٩).

نعود الى كامل الجادرجي فانه قد عاد بعد سقوط وزارة حكمت سليمان اثر اغتيال بكر صدقي ولا شك في انه درس هذه التجربة مع العسكريين وخلص الى نقاط رئيسية رسمت خطه السياسي منذ ان منح امتياز جريدة صوت الاهالي وانى استقرأ من تتبعي الشخصي منذ الاربعينيات وحتى الخمسينيات بواقف كامل الجادرجي بالذات تجاه الاحداث في الاربعينيات والخمسينيات التي جابهت الحركة الوطنية أرى وهو رأي شخصي محض، ان تجربة كامل الجادرجي التي استخلصها من مجريات الانقلاب العسكري قد طورت افكاره في الديمقراطية وفي نظرته للاحداث بما يأتي:-

١-ان الطبقة الوسطى وطليعتها ضعيفة كما ان ظروف تطورها تكاد تكون معدمة لتأخر البلاد اقتصادياً وصناعياً. وان هذه الطبقة وطليعتها المتنورة تلعب دوراً عظيماً لا يصح تجاوزه

٢-ان تحليل الاحداث التي صاحبت الانقلاب تشير الى ان الجيش هو القوة الاساسية يقودها خديون مغامر لا يتورع عن القتل والقتل لمن يعادي الحكومة التي يخدمها كما فعل في وزارة الهاشمي مذ كان احد ادواتها المهمة، وان انعدام قوة ديمقراطية ذات وزن في العمل او التحالف الذي قطعه ابراهيم وحرمانا وقتها الوقوف على التفاصيل التي كان يزمع محمد حديد ايضاح تفاصيلها.

المهم ان الانقلاب قد وقع وقابلته الجماهير بفرح كبير لوجود شخصيتين مثل جعفر ابو التمن وكامل الجادرجي اي من الاهالي التي اعطت لهذا الانقلاب مكانة وجذرا اجتماعياً.

لقد انكشف انقلاب بكر صدقي كحكم دكتاتوري عسكري، وكان كامل الجادرجي قد اشار الى هذه الحقيقة في رسالة له وجهها الى محمد حديد شرح فيها تفاصيل اجتماع الباط يوجه نقداً الى حكمت سليمان الذي اعترض على كلمة وجهها طه الهاشمي في اجتماع الباط مخاطباً رؤساء الوزارات "من منكم او منا كان حراً في تأليف وزارته ومن منا كان حراً في الكثير من اعماله ... الخ يقول كامل الجادرجي في رسالته: من الغريب ان ينبري حكمت فيطلب الكلام وتظهر عليه اثار الحدة بصورة واضحة ويرد على طه باشا بقوله: اما من جهتي فاقول انه لم يتدخل احد بتاليف وزارتي كما لم يتدخل احد في شؤون وزارتي ويعترض كامل بالقول القومية كانتماء الى قومية بعينها وبين لبوس الجميع كانوا يعلمون ان حكمت بك جاء نتيجة انقلاب عسكري فرض ارادته فرضاً في كل شيء لافي تاليف الوزارة فقط"

انه تقويم من كامل المساهم في الانقلاب بحدود ويصفه كحكم عسكري ديكتاتوري فرض ارادته فرضاً على كل شيء.

لنعود الى صميم الموضوع فنقول استقالت جماعة الاهالي بعد ستة اشهر من مساهمتهم في الحكم ومعهم صالح جبر وزير العدلية ثم غادر الجادرجي العراق لتهديدات له بالاغتيال ولم يعد الى العراق الا بعد سقوط وزارة حكمت سليمان اثر اغتيال بكر صدقي الذي ساهمت فيه السفارة البريطانية وخديفها نوري السعيد ومجموعة العسكريين القوميين الذين شكلوا انقلابا وقد نفذ هذا الاغتيال كما يذكر يوسف ابراهيم يزبك المفكر اللبناني والصحافي البارز وصاحب كتاب "النفط مستعبد الشعوب" في حديث الى الموثق العراقي عبد الرزاق الحسني سجله له. يقول يوسف ابراهيم يزبك ان بكرا قد دعاه الى حفلة انس وطرب قلبى دعوته وكان محمد علي جواد بكراً سيغادر العراق الى تركيا وستزحف قوة عراقية بغيابه على الكويت فتحتلها". وكان حافظ خورشيد الضابط المقرب من بكر صدقي عيناً على الجماعة فنقل الى الانكليز هذه القصة فكانت في مقدمة الاسباب التي ادت الى التخلص منه والمؤامرة التي حدثت كانت بين نوري السعيد بأيعاز من السفارة البريطانية من جهة والعسكريين القوميين من جهة اخرى وقد نفذت المؤامرة في الموصل وكان حافظ خورشيد ابرز المخططين لها مع العقيد فهمي سعيد(عبد الرزاق الحسني ج ٤ ص٣٣٩).

نعود الى كامل الجادرجي فانه قد عاد بعد سقوط وزارة حكمت سليمان اثر اغتيال بكر صدقي ولا شك في انه درس هذه التجربة مع العسكريين وخلص الى نقاط رئيسية رسمت خطه السياسي منذ ان منح امتياز جريدة صوت الاهالي وانى استقرأ من تتبعي الشخصي منذ الاربعينيات وحتى الخمسينيات بواقف كامل الجادرجي بالذات تجاه الاحداث في الاربعينيات والخمسينيات التي جابهت الحركة الوطنية أرى وهو رأي شخصي محض، ان تجربة كامل الجادرجي التي استخلصها من مجريات الانقلاب العسكري قد طورت افكاره في الديمقراطية وفي نظرته للاحداث بما يأتي:-

١-ان الطبقة الوسطى وطليعتها ضعيفة كما ان ظروف تطورها تكاد تكون معدمة لتأخر البلاد اقتصادياً وصناعياً. وان هذه الطبقة وطليعتها المتنورة تلعب دوراً عظيماً لا يصح تجاوزه

٢-ان تحليل الاحداث التي صاحبت الانقلاب تشير الى ان الجيش هو القوة الاساسية يقودها خديون مغامر لا يتورع عن القتل والقتل لمن يعادي الحكومة التي يخدمها كما فعل في وزارة الهاشمي مذ كان احد ادواتها المهمة، وان انعدام قوة ديمقراطية ذات وزن في العمل او التحالف الذي قطعه ابراهيم وحرمانا وقتها الوقوف على التفاصيل التي كان يزمع محمد حديد ايضاح تفاصيلها.

المهم ان الانقلاب قد وقع وقابلته الجماهير بفرح كبير لوجود شخصيتين مثل جعفر ابو التمن وكامل الجادرجي اي من الاهالي التي اعطت لهذا الانقلاب مكانة وجذرا اجتماعياً.

لقد انكشف انقلاب بكر صدقي كحكم دكتاتوري عسكري، وكان كامل الجادرجي قد اشار الى هذه الحقيقة في رسالة له وجهها الى محمد حديد شرح فيها تفاصيل اجتماع الباط يوجه نقداً الى حكمت سليمان الذي اعترض على كلمة وجهها طه الهاشمي في اجتماع الباط مخاطباً رؤساء الوزارات "من منكم او منا كان حراً في تأليف وزارته ومن منا كان حراً في الكثير من اعماله ... الخ يقول كامل الجادرجي في رسالته: من الغريب ان ينبري حكمت فيطلب الكلام وتظهر عليه اثار الحدة بصورة واضحة ويرد على طه باشا بقوله: اما من جهتي فاقول انه لم يتدخل احد بتاليف وزارتي كما لم يتدخل احد في شؤون وزارتي ويعترض كامل بالقول التاديبي الذي يعتبر الحل السليم لمشكلة النفط والوسيلة الفعالة للتخلص من نفوذ الشركات الاجنبية واستغلالها وخلص البيان الى ان بنود الاتفاقية الجائرة "يسلب عنها الصفة الشرعية ويجعل العراق غير ملزم بها"

وفي العام ١٩٥١ تازم الوضع الدولي الى درجة تنذر بالخطر فاسرع بعض القادة السياسيين وفي مقدمتهم كامل الجادرجي الى تجنب كل ارتباط من شانه توريط العراق والاقطار العربية بالارتباط بالغرب فكانت الدعوة الى الحياد التام وعدم الانحياز من الكتلتين المتنازعتين. وقد صدر بيان الحياد ووقع عليه في ١٩ آذار سنة ١٩٥١ وكان يدعو بصراحة الى عدم الانحياز لا الى الكتلة الشرقية التي يتزعمها الاتحاد السوفيتي ولا الى الغرب الذي تقوده الولايات المتحدة.

في سنة١٩٥٢ حدثت انتفاضة تشرين الثاني وقد بدات المظاهرات في كلية الصيدلة ثم امتدت الى ان تصبح انتفاضة شعبية عارمة وابرز ما في شعارات هذه الانتفاضة هو الدعوة الى اسقاط النظام الملكي والمناداة بتشكيل حكومة وطنية براسة كامل الجادرجي. وكانت هناك عوامل خارجية عملت على زيادة تازيم الوضع المتازم في العراق منها سقوط النظام الملكي في مصر وكان لسياسة مصدق دور اخر دور ساعد على تازم الوضع في العراق.

في سنة ١٩٥٤ شكل أرشد العمري وزارة دعت الى اجراء انتخابات حيث حدد اجراء الانتخابات العامة في ٩ حزيران من العام ذاته فتشكلت جبهة وطنية انتخابية وضعت ميثاقا لها واهم ما تضمنه :

١-اطلاق الحريات الديمقراطية كحرية الراي والنشر والتظاهر والاحزاب وتاليف الجمعيات وحق التنظيم السياسي والنقابي.

٢-الغاء معاهدة ١٩٣٠ والقواعد العسكرية وجلاء الجيوش الاجنبية

٣-رفض المساعدات العسكرية الامريكية التي يراد بها تقييد سيادة العراق او ربطه بالاحلاف العسكرية الاستعمارية.

٤-التضامن مع الشعوب العربية المناضلة في سبيل الجلاء والتخلص من الاستعمار ...الخ

وقد وقع على البيان في ١٢ مايس سنة ١٩٥٤ ممثل الحزب الوطني الديمقراطي وممثل حزب الاستقلال وممثلي الشباب والمحامين والفلاحين والاطباء والطلاب ومعظمهم يمثلون الحزب الشيوعي وقد فاز من الجبهة عشرة نواب رغم التزوير الذي جرى في الانتخابات.

وكان الوضع العالمي يوفر كل الفرص لتاليف حلف بغداد ونشط نوري السعيد لهذا الغرض.

واضح ان الاتفاق التركي العراقي كان البداية للمباشرة لتكوين حلف ولكن هذه المباشرة لم تبدا الا بعد سقوط حكومة مصدق في ايران لم أب سنة ١٩٥٣ وقد شكل نوري السعيد الوزارة سنة ١٩٥٤ واعلن اجراء انتخابات فقاطع الحزب الوطني الديمقراطي هذه الانتخابات ويقول الجادرجي ان اعلان الحزب الشيوعي وحزب الاستقلال الاشتراك في الانتخابات يعني ان جبهة الانتخابات المشكلة قد انتهت وهذا يحتاج الى تأمل وهو قابل للنقاش لانه يشكل اتهاماً للمشاركين في الانتخابات النيابية.

سنة ١٩٥٦ حصل الاعتداء الثلاثي الانكليزي الفرنسي الاسرائيلي على مصر اثر تاميمها قناة السويس وقد تشكل مؤتمر عربي لنصرة مصر ومكافحة الاستعمار عموما عقد في دمشق في ايلول سنة ١٩٥٦ حضره عن العراق كامل الجادرجي ومهدي كبة وصديق شنشل واخرين وانتخبت هيئة انبثقت عن المؤتمر وصار كامل الجادرجي عضوا فيها وكان حين ذاك في القاهرة عند وقوع الاعتداء الثلاثي على مصر وارسل برقية احتجاج للحكومة العراقية وعند عودته القى القبض عليه وحوكم امام المجلس العرفي العسكري وحكم عليه بالحبس ثلاث سنوات (مذكرات كامل الجادرجي وتاريخ الحزب الوطني الديمقراطي ص ٦٤٧ – ٦٤٨)وكان قبلها وفي اثناء انحلال ميثاق الجبهة الانتخابية سعى كامل الجادرجي الى الاتفاق مع صالح جبر ليكون ضمن جبهة واسعة يشترك فيها رضا الشبيبي وحزب الاستقلال وعناصر اخرى ولكن جهوده باءت بالفشل بعد انسحاب صالح جبرعلم انه وافق على كل الاقتراحات في مفاوضات دامت ثلاثة اشهر واذا به ينسحب في ١٩٥٦/٣/١٨ في الاجتماع الذي عقد في دار مهدي كبة الامر الذي اثار غضب الجادرجي بعد ان وجه كلاما شديدا لجبر وغادر الاجتماع.

وفي سنة ١٩٥٦ تشكل حزب المؤتمر الوطني وهو ائتلاف بين الحزب الوطني الديمقراطي وحزب الاستقلال وذلك تحت تاثير تأميم قناة السويس وتأييد الشعب العراقي الحاسم لها وقيام مظاهرات عنيفة في النجف.

كما انه في سنة ١٩٥٦ ايضا توحد الحزب الشيوعي العراقي حيث كان مؤلفا من ثلاث كتل:-

١- الحزب الشيوعي

٢- راية الشغيلة

٣- وحدة الشيوعيين

لتدخل في الحزب الشيوعي الام، ومالت سياسة الحزب الشيوعي حينذاك الى تبني نهجا وطنيا عربيا مستقلا.

جبهة الاتحاد الوطني

بعد قيام تظاهرات واسعة في العراق تأييدا لمصر وخاصة في مدينة النجف ثم حبس كامل الجادرجي كل هذا قد هيأ لقيام جبهة الاتحاد الوطني التي تكونت في اوائل سنة ١٩٥٧ وتألفت من الحزب الوطني الديمقراطي وحزب الاستقلال والحزب الشيوعي العراقي وحزب البعث العربي الاشتراكي وفق الميثاق الآتي:

١- تنحية وزارة نوري السعيد وحل المجلس النيابي

٢- الخروج من حلف بغداد وتوحيد سياسة العراق مع سياسة البلاد العربية المتحررة

٣- مقاومة التدخل الاستعماري بشتى اشكاله

٤- اطلاق الحريات الديمقراطية الدستورية ..الخ

وقد كان هناك نوع من الارتباط غير المنظم بين هذه الجبهة وبين جبهة الضباط الاحرار مما اعطى للجيش دفعا ماديا ومعنويا للقيام بـ ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ التي اعطت الجبهة قوة الاسناد الجماهيري لهذه الثورة التي استطعت النظام الملكي واقامت النظام الجمهوري.

الخلاصة:

من كل ما تقدم لابد من ان نلمس في نهج الجادرجي:

١-تمسكه بحزبه ونظرية وايديولوجية هذا الحزب المتميزة عن غيرها لقد كان يعتبر وحدة الحزب هي ضمان نجاحه ودوره الفاعل في الحركة الوطنية العامة انه قوة للديمقراطية التي كانت خطه العام

٢-كان ينظر الى وحدة قوى الشعب انها اساس النجاح في مقاومة الاستعمار وتحقيق الاستقلال والسيادة الوطنية الكاملة

٣- كان ينظر الى الشعب العراقي والى تقدمه ليحتل مكانه اللائق في ركب الامم.كان شعاره الصدق مع الشعب العراقي وهذه الثقة تتحقق في ممارسة السياسي العملية الصادقة والواضحة فيما يدعو ويعمل.

السعيد وبدأ توجههم نحو الديمقراطيين وسرعان ما انفجر الخلاف داخل الحكومة.

٢- كان البيان نقطة انطلاق للديمقراطيين للعمل الظاهر والتحضير لاتخاذ موقف سياسي ايجابي في هذه الحرب وغيرها.

في خريف سنة ١٩٤٢ صدرت صوت الاهالي وضمت قيادات الاهالي القديمة عبد الفتاح ابراهيم عزيز شريف،محمد حديد، حسين جميل، قاسم حسن وغيرهم، وفي النصف الثاني سنة ١٩٤٣ استجاب بعض قادة الاهالي الى طلب الحزب الشيوعي الى تاليف احزاب سياسية ولكن الجادرجي لم يستجب الى الطلب ولم يرد على الحزب الشيوعي ولو بكلمة واحدة على الطلبات الموجهة اليه لانه كان يعتقد (في رأيي) ان الطبقة الوسطى المستنيرة التي يتبنى دورها في النشاط السياسي والفكري ضعيفة جدا لا تقوى امام الحزب الشيوعي المندفع لذلك فان هذا البحث بل وحتى الرد على طلبات الشيوعي في نظر الجادرجي غير وارد مطلقا في ذلك الظرف.

وبعد اجازة الاحزاب سنة ١٩٤٦ افتقدت نظرة كامل الجادرجي العملية واصبح تكوين ائتلاف محدود او جبهة موضع اهتمامه ولكن هذه الجبهات لم تتكون في الاربعينيات. وفي عام ١٩٤٧ تكون لدى الجادرجي القناعة بسلوك النهج الديمقراطي الاشتراكي كفلسفة للحزب فدعا قيادة حزبه الى تبني نظرية الاشتراكية الديمقراطية فرفضت القيادة هذا الاقتراح موضحين ان منهاج الحزب كان كافياً ليحقق اهداف المرحلة، غير انه تقدم مرة اخرى في مطلع ١٩٥٠ الى القيادة المركزية في حزبه يدعوها الى تبني الاشتراكية الديمقراطية على نمط حزب العمال البريطاني وكانت مذكرته مفصلة ومعززة بحجج قوية فوافقت اللجنة الادارية المركزية على اقتراحه واعلنت تبني الاشتراكية الديمقراطية منذ بداية عام ١٩٥٠ وهي حالة تدعو الى تفهم الظرف الواقعية لافكار الجادرجي المتطورة وغير الجامدة والى حرصه على ان يكون لحزبه فلسفة مستقلة عن الحزب الشيوعي والاحزاب الاخرى.

كانت سنة ١٩٥١ مـلأى بالاحداث فقد نجحت الجبهة الوطنية الديمقراطية في ايران بالفوز في الانتخابات النيابية بزعامة الدكتور محمد مصدق الذي شكل حكومة وطنية اعلنت في باكورة اعمالها قرار تاميم النفط الايراني فاحدث هذا دويا في العالم وقد تضررت من هذا القرار بصورة خاصة بريطانيا وهولندا وكانت هذه فرصة للاحتكارات الامريكية لتحل محل بريطانيا وهولندا وللموضوع قصة اخرى.

لقد سارع نوري السعيد تحوطا منه من تصاعد القوى الوطنية المعارضة لسياساته الى ابرام اتفاقية جديدة مع الشركات النفطية العاملة في العراق تم بمقتضاها ان يكون للعراق حصة المناصفة في الارباح وقد قوبل هذا الاتفاق بالرفض وسارع الحزب الوطني الديمقراطي براسة كامل الجادرجي وحزب الجبهة الشعبية براسة طه الهاشمي الى اصدار بيان في ١٢ شباط سنة ١٩٥٢ رفض فيه هذه الاتفاقية وطالب بوجوب جعل حصة العراق بما لايقل عن نصف النفط المستخرج او ما يعادل ذلك الى ان يحين التاميم الذي يعتبر الحل السليم لمشكلة النفط والوسيلة الفعالة للتخلص من نفوذ الشركات الاجنبية واستغلالها وخلص البيان الى ان بنود الاتفاقية الجائرة "يسلب عنها الصفة الشرعية ويجعل العراق غير ملزم بها"

وفي العام ١٩٥١ تازم الوضع الدولي الى درجة تنذر بالخطر فاسرع بعض القادة السياسيين وفي مقدمتهم كامل الجادرجي الى تجنب كل ارتباط من شانه توريط العراق والاقطار العربية بالارتباط بالغرب فكانت الدعوة الى الحياد التام وعدم الانحياز من الكتلتين المتنازعتين. وقد صدر بيان الحياد ووقع عليه في ١٩ آذار سنة ١٩٥١ وكان يدعو بصراحة الى عدم الانحياز لا الى الكتلة الشرقية التي يتزعمها الاتحا

فكر عبد الفتاح ابراهيم .. الصيرورة والتكوين

د. عامر حسن فياض

كانت الاحزاب السياسية لفترة العشرينات، وحتى بداية الثلاثينات تظهر في العراق حسب الظروف السياسية الطارئة التي تمر بها البلاد ولم يكن لديها فلسفة اجتماعية او مبادئ واضحة ذات اهداف بعيدة المدى، وانما كانت تلك الاحزاب عبارة عن تجمعات عشائرية او تجمعات لتحقيق اهداف ظرفية مؤقتة تولد وتموت وهي تحوم حول تلك الاهداف. فقد تألف الحزب الحر في 3 أيلول 1922 ليسند وزارة (عبد الرحمن النقيب) وينفذ خططها الرامية الى دعم الوجود الانكليزي، وبعد سقوط الوزارة اضمحل هذا الحزب وزال من الوجود، وتألفت احزاب الموصل، كالاستقلال في 11 ايلول 1924 والوطني في نيسان 1925 وجمعية الدفاع الوطني في 26 كانون الثاني 1925، بسبب مشكلة الموصل فلما انتهت عصبة الامم المتحدة الى قرارها ببقاء الموصل ضمن الاراضي العراقية زالت هذه التنظيمات

عبد الفتاح ابراهيم

كذلك ظهرحزب الامة في ١٠ آب ١٩٢٤ بغية انجاز الدستور وبعث الحياة البرلمانية في البلاد ولو بالصورة الشكلية ثم زال بعد تحقيق الغاية التي اسس من اجلها، كما تألف حزب العهد في ٢٣ مارس ١٩٣٠ ليسند حكومة نوري السعيد في اقرار معاهدة ١٩٣٠ ولكنه زال بزوال حكومة نوري السعيد.

بالاضافة الى ذلك فان الاحزاب العراقية انذاك كان ينقصها الالتفاف، حول فكرة واضحة قبل الالتفاف حول (شخص) زعيم معين له مميزات خاصة وكان مصيرها الفشل بسبب افتقادها الى ذلك الشخص. كما حدث لحزب التقدم بعد انتحار مؤسسه (عبد المحسن السعدون) ولحزب الاخاء الوطني بعد سقوط زعيمه (ياسين الهاشمي) وللحزب الوطني العراقي بعد اعتزال (جعفر ابو التمن) السياسة. وبذلك اتضحت رخاوة هذه الاحزاب وتذبذبها وخورها كلها في بداية الثلاثينات حين احتدم وطيس المعركة بين الشعب من جهة والاستعمار وحلفائه من جهة اخرى، واصبح النضال ضد المعاهدة عسيرا على قادة تلك الاحزاب.

فقد ارتمى بعضهم في احضان البلاط الملكي، وجمد القسم الاخر نشاطه، واغلقت السلطات النقابية العمالية والحرفية بسبب نشاطها وقيادتها الاضرابات ضد الحكومة والشركات الاجنبية واغلقت الكثير من الصحف الوطنية.

فكانت تلك الفترة، الفترة الملائمة لبروز تنظيمات ثورية تتبنى قضايا الشعب حيث لم يبق لجماهير الشعب وسيلة مشروعة للتنظيم والتعبير عن ارادتها فولدت هذه الظروف الحاجة الى قيادة ثابتة تتصف بالاستمرار مهما تغيرت الظروف والاحوال وبكل السبل القانونية وغير القانونية، كما كانت الحاجة ماسة ايضا الى برنامج سياسي واجتماعي يستجيب لمصالح جماهير الشعب الوطنية والمعيشية، فكانت (جماعة الاهالي) و (لجنة مكافحة الاستعمار والاستثمار) البواكير التنظيمية الاولى لتلبية هذه الحاجة.

اما «جماعة الاهالي» او كما اصطلح عليها (مدرسة الاهالي) فانها حتى صدور جريدة (الاهالي) في ٢ كانون الثاني ١٩٣٢ كانت تعود الى رافدين تمثلا بفعاليات تيارين وطنيين بادئ الامر. فالتيار الاول، وهو الاقدم، تمثل بفئة من جمعية (النشء العراقية) او جناح من اجنحة تلك الجمعية، التي اسسها الطلبة العراقيون في الجامعة الاميركية في بيروت عام ١٩٢٤-١٩٢٥، وعلى رأسهم كان عبد الفتاح ابراهيم ومحمد حديد وجميل توما ودرويش الحيدري ونوري روفائيل واخرون. وفي عام ١٩٢٦ اصبح عبد الفتاح ابراهيم رئيسا للجمعية فاصلح نشاطها الى حد ما سياسيا بواكب من هناك الحركة الوطنية في العراق ولقد اتصلت جمعية النشء العراقية بالمجموعات العربية ذات التفكير القومي في بيروت مثل جمعية (العروة الوثقى) .

وعلى اثر تزايد النشاط السياسي للجمعية الفتاح ابراهيم من امريكا عام ١٩٣٠ اتصل باعضاء التيار الثاني وعمل جاهدا لتوحيد التيارين الوطنيين. فنجح في مهمته وسمي هذا التجمع بـ (جماعة الاهالي) نسبة الى (جريدة الاهالي). التي صدر عددها الاول في ٢ كانون الثاني ١٩٣٢ يحمل في صدر صفحته الاولى جملة (يحررها فريق من الشباب). ولم تمض فترة وجيزة على لقاء جماعة (النشء) البيروتية بجماعة مظاهرات النصولي والفريد موند ثم تشكيل (جماعة الاهالي) حتى التقى بهما لهذه الكتلة. الا ان هذه الكتلة لم تبق طويلا فانفرط عقدها وتشتت اعضاؤها بعد انتهاء فترة دراستهم في الجامعة الامريكية عام ١٩٢٨ ولم يجتمع الشمل الا عام ١٩٣٢.

اما التيار الثاني فيتمثل بالطلاب الذين ساهموا في مظاهرات قضية النصولي، ومظاهرات ضد زيارة الصهيوني الفريد موند. وكان على رأسهم عبد القادر اسماعيل وحسين جميل بالاضافة الى خليل كنه وجميل عبد الوهاب. وعندما عاد عبد الفتاح ابراهيم من امريكا عام ١٩٣٠ اتصل باعضاء التيار الثاني وعمل جاهدا لتوحيد التيارين الوطنيين. فنجح في مهمته وسمي هذا التجمع بـ (جماعة الاهالي) نسبة الى (جريدة الاهالي). التي صدر عددها الاول في ٢ كانون الثاني ١٩٣٢ يحمل في صدر صفحته الاولى جملة (يحررها فريق من الشباب). ولم تمض فترة وجيزة على لقاء جماعة (النشء) البيروتية بجماعة مظاهرات النصولي والفريد موند ثم تشكيل (جماعة الاهالي) حتى التقى بهما

تيار ثالث تمثل بـ (كامل الجادرجي) وكان ذلك عام ١٩٣٣ بعد ان استقال الاخير من حزب (الاخاء الوطني) . وبقدر ما يتعلق الامر بموضوعنا فان الذي يهمنا من امر (عبد الفتاح ابراهيم) هو معرفة المنطلقات الفكرية له وبرأينا فان ذلك سيبدو واضحا من خلال متابعة التكوين الفكري لعبد الفتاح ابراهيم (كتلة بيروت) والتي يتأثيرها تبنت جماعة الاهالي الاشتراكية كمادة اولى في دستورها.

تتلمذ عبد الفتاح ابراهيم في البصرة واكمل دراسته الابتدائية فيها. وامتدت دراسته الثانوية في بغداد بين ١٩٢٠-١٩٢٤. وفي هاتين الفترتين لم يقرأ عبد الفتاح ابراهيم سوى الكتب المدرسية، ثم انتقل الى بيروت في ٢ كانون الثاني ١٩٣٢ يحمل في صدر صفحته الاولى جملة (يحررها فريق من الشباب). ولم تمض فترة وجيزة على لقاء جماعة (النشء) البيروتية بجماعة مظاهرات النصولي والفريد موند ثم تشكيل (جماعة الاهالي) حتى التقى بهما

وعلى رأسهم كان عبد الفتاح ابراهيم ومحمد حديد وجميل توما ودرويش الحيدري ونوري روفائيل واخرون. وفي عام ١٩٢٦ اصبح عبد الفتاح ابراهيم رئيسا للجمعية فاصلح نشاطها الى حد ما سياسيا بواكب من هناك الحركة الوطنية في العراق ولقد اتصلت جمعية النشء العراقية بالمجموعات العربية ذات التفكير القومي في بيروت مثل جمعية (العروة الوثقى) .

وعلى اثر تزايد النشاط السياسي للجمعية الفتاح ابراهيم من امريكا عام ١٩٣٠ اتصل باعضاء التيار الثاني وعمل جاهدا لتوحيد التيارين الوطنيين. فنجح في مهمته وسمي هذا التجمع بـ (جماعة الاهالي) نسبة الى (جريدة الاهالي). التي صدر عددها الاول في ٢ كانون الثاني ١٩٣٢ يحمل في صدر صفحته الاولى جملة (يحررها فريق من الشباب). ولم تمض فترة وجيزة على لقاء جماعة (النشء) البيروتية بجماعة مظاهرات النصولي والفريد موند ثم تشكيل (جماعة الاهالي) حتى التقى بهما

صورة تجمع عبد الغني الملاح وسالم عبيد النعمان ود. كمال مظهر احمد

الحديث ١٨٧٠-١٩١٨) بالاضافة الى انه درس هناك المسألة الشرقية، وبذلك توسعت مدارك (عبد الفتاح ابراهيم) الفكرية لتجاوز الاطار المحلي الضيق بعد اطلاعه على الفكر الاوروبي من خلال دراساته هذه. اما بخصوص بدايته مع الفكر الاشتراكي، فقد اطلع (عبد الفتاح ابراهيم) على هذا الفكر في السنة الاخيرة من دراسته في بيروت اي عام ١٩٢٨ فيقول:

«حصلت نقطة التحول عندي نحو الاشتراكية والاتحاد السوفيتي خلال اعدادي لاحد البحوث الدراسية حول الثورة الروسية ١٩١٧. ولم يسبق اختياري لهذا الموضوع اي فكرة او دافع فكري اشتراكي بل ان الاختيار بعيد عن كل دافع ما عدا دافع الدراسة والبحث... اما سماعي بالاشتراكية فقد حصل لاول مرة من خلال دراستي لكتاب.. «Heyas» فهذا الكتاب تناول الحركات السياسية والاجتماعية في اوروبا ومن ضمنها الحركة الاشتراكية.. بالاضافة الى الثورة الفرنسية وما رافقها من مفاهيم حول اندحار الاقطاع وانتصار الطبقة الوسطى والديمقراطية والدستور.. اي انني تعرفت على الاشتراكية بشكل اكاديمي مدرسي.

ولكن رغم ذلك فان المضامين الاجتماعية في تفكير (عبد الفتاح ابراهيم) لم تبرز فيها الاشتراكية بعد، بل برزت فيها الديمقراطية بالمضمون الليبرالي المعادي للاقطاع والسلطة الحاكمة، الديمقراطية المنحازة للشعب على حد تعبيره فيقول:

«كنت انظر ان المقدرة المالية لكل من الاقطاع والاغنياء بصورة عامة انعكست في سيطرتهم على الجهاز السياسي وبحكم عدائي للجهاز السياسي ودفاعا عن الديمقراطية دخلت المفاهيم الديمقراطية تفكيري.. وهذا كان نتج عن تأثري بالثورة الفرنسية التي (شبعت مفاهيمي السياسية بمضامين اجتماعية). ولتحقيق الديمقراطية لابد من التأكيد على الشعب.. فابعاد السيطرة المالية التي تحول دون تحقيق الديمقراطية يقتضي التركيز على الشعب والمطالبة بخدمته وتحسين احواله الاجتماعية والاقتصادية.. فاتخذ مفهوم الديمقراطية عندي مضامين اجتماعية.

وبعد عودة عبد الفتاح ابراهيم من بيروت، وفي الفترة بين ١٩٢٨-١٩٣٠ اشتغل في التعليم وتعرض لبعض المضايقات من قبل وزارة المعارف بالذات حيث تجاوزت الاخيرة معه، النظام المتبع في التعيين والتنسيب. هذا النظام القاضي بتنسيب الاوروبي من خلال دراساته هذه. اما المدرس المعين حسب المدينة التي يسكنها، الا ان الوزارة نسبته بعد التعيين في مدينة الموصل ثم نقل بعدها الى البصرة، في هذه الفترة توسعت مطالعاته فقرأ للبروفسور مون Moon كتابه عن الاستعمار، فكان لهذا الكتاب التأثير الكبير في تفكير (عبد الفتاح ابراهيم)، بل انه كان المحفز لسفره الى امريكا ومواصلة دراسته على يد الاستاذ مون Moon فيقول:

«قبل قراءة هذا الكتاب كنت افهم انني اكره الانكليز كانكليز فقط. اما بعده فاصبح مفهومي عن الانكليز كرهي لهم كونهم استعمارا اقتصاديا استغلاليا». فسافر (عبد الفتاح ابراهيم) عام ١٩٣٠ الى امريكا، واخذ في اول الامر على يد الاستاذ (مون) بعض المحاضرات، ثم بدأ يناقشه شخصيا، بعدها وبارشاد هذا الاستاذ اختار (عبد الفتاح ابراهيم) الكتابة بموضوع (على طريق الهند).

وفي امريكا جمع كل المعلومات المتعلقة بالعلاقات الانجليزية العراقية ثم رجع الى العراق في نفس السنة التي ذهب فيها الى امريكا من دون ان يكمل دراسته ولكن هناك وسع مطالعاته فقرأ (رأس المال) لكارل ماركس ودراسة عن الدستور السوفيتي مع كراسات شيوعية اخرى جلبها معه الى العراق.

اما مساهمات (عبد الفتاح ابراهيم) الفكرية فقد بدأت بكراس صغير بعنوان (مبادئ الشعبية). الفه عام ١٩٣٠-١٩٣١ وهو الكراس الذي تدارسته جماعة الاهالي قبل صدور جريدة الاهالي وصار يشكل برنامجا لها اوضحت فيه مفهوم (الشعبية) ومبادئها السياسية والاقتصادية والاجتماعية وهو عبارة عن صفحات منهجية بشكل كراس يعتبر اقدم وثيقة سياسية واقتصادية معروفة في تاريخ العراق وربما في تاريخ المنطقة العربية تصلح لتكوين النواة التي تحمل كل شروط النمو من اجل تطور الحركة الاشتراكية والنظرة العلمية لها في العراق وما جاوره.

واشترك (عبد الفتاح ابراهيم) مع (محمد حديد) و (علي حيدر سليمان) بوضع اربعة فصول من كتاب (الشعبية) الذي اخذ فيه الشيء الكثير من مبادئ الاشتراكية مع اشادة بها وترغيب بمبادئها معتبرا اياها المبادئ الوحيدة التي يمكنها ان تخدم الطبقات الاجتماعية المسحوقة. فاستعرض فيه تاريخ الفكر السياسي من اليونان حتى ثورة اكتوبر الاشتراكية ١٩١٧ ومن الواضح ان (الشعبية) كانت تمزج بين مبادئ الديمقراطية ومبادئ الاشتراكية العلمية. ولكنها تختلف عن كل منها فقد اعترفت (الشعبية) بنظام الحكم الدستوري المبني على قاعدة التمثيل النيابي ودعت الى حماية حقوق الانسان الاساسية. الا انها نوع من التجمعات الشعبية مؤكدة على الشعب كمجموع لا كأفراد وفي نفس الوقت رفضت الاعتراف بوجود الصراع الطبقي في المجتمع، كما رفضت اسلوب العمل الثوري لتغيير المجتمع، ومن ناحية اخرى اعترفت الشعبية بتنظيمات الاسرة والدين والوطنية.

بعد صدور (جريدة الاهالي) ٢ كانون الثاني ١٩٣٢ انتقل (عبد الفتاح ابراهيم) الى. وهناك واصل التزود والاطلاع على الافكار الاشتراكية فترجم كتابين الاول عن (التربية والتعليم في الاتحاد السوفيتي) والثاني عن الزعيم الوطني الهندي (غاندي) لاعجابه به. وواصل مطالعاته لبعض المجلات الامريكية الاشتراكية مثل مجلة (اسبا) الحاوية على اخبار الاتحاد السوفيتي، ومجلة (كرن تستري) الاشتراكية، وكان يترجم عن الاخيرة بعض الاقتباسات الخاصة باخبار الاتحاد السوفيتي ويبعث بها الى جريدة الاهالي. ثم صدرت له عام ١٩٣٥ رسالة اخرى بعنوان (مطالعات في الشعبية) ولعل اخطر ما جاء في هذه الرسالة ما يتعلق بمفهوم القومية حيث كتب فيها يقول «ان تاريخ القومية ملطخ بالدماء مملوء بالفضائح والمظالم محشو بالخدع والاكاذيب.. وان القومية كانت وماتزال من الاساليب التي تستغل الشعوب بواسطتها لفائدة الفئات الحاكمة وحدها.

كيف توصل (عبد الفتاح ابراهيم) الى هذا المفهوم عن القومية» يجيب (عبد الفتاح ابراهيم) قائلا:

بصورة عامة تكونت انطباعاتي عن القومية انذاك من خلال موقفين تاريخيين. من جهة ان المانيا في زمن وليم الثاني اخذت تنمي وتطور علاقاتها بالدولة العثمانية فزار وليم تركيا وبعض اجزاء الامبراطورية وخاصة الاماكن المقدسة كالقدس. هذا الاهتمام الالماني جاء بدافع الاطماع الالمانية بممتلكات الامبراطورية العثمانية ونتيجته احتضنت المانيا الحكومة العثمانية ورفعت معها علم الجامعة الاسلامية ليسط نفوذها على الشرق.. ومن جهة اخرى فان الانكليز ايضا بدافع اطماعهم في المنطقة ولمواجهة النفوذ الالماني ومقاومته رفعوا فكرة القومية العربية بوجه فكرة الجامعة الاسلامية.. ولكن هاتين الفكرتين لم تكونا مقطوعتين عن الجذور في الدولة العثمانية نفسها.. بل ان اساسها هو الاسلام من جهة والحركة الطورانية من جهة اخرى فاستغل الالمان فكرة الجامعة.

هذا الاحتضان للفكرتين من قبل الالمان والانكليز بالاضافة الى اطلاعي على اقتران مفهوم القومية الاوروبي بالبرجوازية.. كل ذلك خلق عندي ريبة من كلا الفكرتين ومن الطابع القومي بالذات. زاد كرهي للقومية عندما بدأت أرى بأن مفهوم القومية عند العرب انذاك مفهوم قبلي وذو طابع فاشي».

ان هذا المفهوم كان السبب الرئيسي للخلاف الذي دب بين (عبد الفتاح ابراهيم) وبين جماعة الاهالي الى ما بعد تأسيس (جمعية الاصلاح الشعبي عام ١٩٣٥) ولاسباب اخرى. تخلى «عبد الفتاح ابراهيم» عن (جمعية الاصلاح الشعبي)، لينصرف بعدها مكرسا حياته للمطالعة والكتابة والتأليف، ممثلا الفكر الاشتراكي الديمقراطي اليساري المتطرف في العراق.

من صحف المعارضة في العهد الملكي

(صوت الأهالي) تكشف الرشوة والغش وتفضح الفساد الإداري

د. حيدر حميد

من العلامات البارزة في العهد الملكي هو انتشار الصحف والمجلات على نطاق واسع، بعد الحرب العالمية الثانية، وبلا شك كان ذلك مؤشراً ايجابياً للمستوى الذي بلغه آنذاك النتاج الثقافي في المجتمع العراقي، وغدت الصحف سجلا تاريخيا دوّنت عليها وقائع تأريخ النضال السياسي والاجتماعي للعراق المعاصر. يبرز من بين تلك الصحف صحيفة (صوت الأهالي) التي تبنت مفاهيم جديدة في العمل السياسي والصحفي، ارتكزت على تقوية الاتجاهات الداعية الى تعزيز العمل الديمقراطي الصحيح والمطالبة بالإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية، كما امتازت بالجرأة والشجاعة في نقد الفئة الحاكمة وكشف عيوبها الأمر الذي عرضها للإغلاق أو الإيقاف وحتى محاكمة أقطابها.

صدرت الصحيفة لأول مرة بتأريخ ٢ كانون الثاني ١٩٣٢ باسم (الأهالي) لتكون منبراً لجماعة الأهالي التي ظهرت في ثلاثينيات القرن الماضي لتعبّر عن آرائهم وتكون مركزاً لنشاطهم السياسي، حملت أولى مقالاتها عنواناً (منفعة الشعب فوق المنافع).. تعبيراً عن رؤيتها الوطنية الجديدة للواقع السياسي آنذاك.

ان صدور العدد الأول من الصحيفة كان له تأثيرٌ فكري واضح فيما يعد في تأريخ العراق المعاصر، فقد عملت الصحيفة على إرساء قواعد الحكم على أسس ديمقراطية وتحقيق استقلال البلاد وتأليف حكومة وطنية منبثقة عن إرادة الشعب عن طريق انتخابات برلمانية حرة، وانتهجت الصحيفة اسلوب المعارضة السياسية.

توقفت الصحيفة عن الصدور في حزيران ١٩٣٧ بعد استقالة كامل الجادرجي وزملائه من وزارة حكمت سليمان، وخلال مدة توقف الصحيفة (١٩٣٧ . ١٩٤٢) ، اقتصرت العلاقة بين أفراد جماعة الأهالي على اللقاءات الشخصية.

ثم عاودت الصحيفة الصدور مرة أخرى بتأريخ ٢٣ أيلول ١٩٤٢ وعدت امتدادا لصحيفة (صوت الأهالي) التي صدرت بين عامي ١٩٣٤ . ١٩٣٧ لذلك صدرت تحمل العدد.. وجاء شكلها وحجمها كالسابق سوى حذف عبارة (يصدرها فريق من الشباب).. وفي هذه المرحلة ركزت الصحيفة في مقالاتها وأخبارها على المطالبة بالإصلاح الدستوري والحريات السياسية، ومعالجة المشكلات التي أفرزتها سنوات الحرب العالمية الثانية واصبحت ظاهرة في المجتمع العراقي كالرشوة والغش وضعف الإدارة وتدهور الخدمات التعليمية والصحية وغيرها.

وبسبب مواقفها تلك تعرّضت مقالات الصحيفة وأخبارها الى مقص الرقيب فكان الحذف يظهر في الصحيفة فارغاً كنوع من الاحتجاج السلمي.

وبعد إجازة الحزب الوطني الديمقراطي في ٢ نيسان ١٩٤٦ أصبحت الصحيفة لسان حال الحزب، دخلت فيها مرحلة جديدة، انتقلت من مرحلة مهادنة السلطة التي فرضتها أوضاع العراق خلال سنوات الحرب العالمية الثانية الى مرحلة التصعيد والمواجهة معها، فكان لها مركز الريادة بين صحف المعارضة السياسية، فصعدت من خطابها الناقد للسلطة وكشفت من مطالبها بالإصلاح الاجتماعي والاقتصادي وإقامة حياة دستورية صحيحة، وأبرزت لنا وقائع الحياة اليومية للمواطن العراقي ومعاناته بكل تفاصيلها بدون موارية أو تجميل للصورة، ابان جوانب معتمة من أوضاع العراق.

وبسبب مواقفها تعرضت الصحيفة لكثير من المضايقات من قبل الحكومات المتعاقبة تراوحت بين الإنذار والتعطيل والى إقامة الدعاوى القضائية على الصحيفة ومحاكمة مديرها المسؤول كامل الجادرجي في مناسبات عدة، فعلى سبيل المثال لا الحصر إقامة حكومة أرشد العمري الدعاوى القضائية على كامل الجادرجي لنشره ثلاث مقالات عدتها الحكومة مثيرة للرأي العام، وتؤدي الى تحريض الأهالي على التمرد والعصيان، وقد حملت هذه المقالات عناوين: (الغاية الخفية وراء خطة الحكومة الحاضرة) و(الحادث المؤسف في كركوك. بيان الحكومة يكشف عن أعمالها الاعتدائية) و(إطلاق الرصاص على المتظاهرين).

وفي عام ١٩٤٩ قررت الإدارة العرفية تعطيل الصحيفة الى أجل غير مسمى ثم قررت بعدها الغاء امتيازها، فتقدم كامل الجادرجي بطلب امتياز جديد بإصدار صحيفة باسم (صدى الأهالي) على ان يكون مديرها المسؤول عبدالمجيد الونداوي، وبتاريخ ١٨ أيلول ١٩٤٩ صدر العدد الأول من الصحيفة، وهي الثالثة التي حملت اسم (الأهالي) وكانت مثل سابقتها تماما من حيث الشكل والمضمون، ثم عادت الصحيفة تصدر لاحقا باسم صوت الأهالي.

أصبحت الصحيفة مطلع خمسينيات القرن الماضي منبراً ينطق بلسان الليبراليين المؤمنين بالديمقراطية وبالإصلاح الاجتماعي والاقتصادي على أسس اشتراكية مدروسة، وأصبحت محط أنظار واهتمام عدد غير قليل من المثقفين العراقيين، فأقبلوا على قراءتها ومتابعة مقالاتها الافتتاحية وانتشرت سمعتها في أقطار عربية عديدة.

ومما له مغزى في هذا السياق أن الصحيفة في تلك المرحلة تولى تحرير صفحاتها نخبة من المثقفين الذين شكلوا المشهد الثقافي، وهم معروفون بالأفكار اليسارية ويأتي في مقدمتهم الروائي غائب طعمة فرمان والشاعر حسين مردان والناقد الفني أحمد قطان.. كما ان الصحيفة أصبحت ملتقى للكثير من رجال السياسة والفكر، من بين هؤلاء الرجال خدوري خدوري وزكي عبدالوهاب وطلعت الشيباني وعبدالكريم الازري وهديب الحاج ورسمي العاصل وخيري العمري وطه الهاشمي وفيصل السامر وفاضل حسين ومحمد سلمان حسن وعلي الوردي ومسعود محمود وغيرهم الكثير.. توقفت الصحيفة عن الصدور عام ١٩٥٤

١٦ صفحة
عدد خاص بالقصة
٢٥ فلسا
صدى الأهالي
الاسبوعي
محمود أحمد
اتاجنا القصص في عام

مشروع النظام الداخلي لتجمع قوى وشخصيات التيار الديمقراطي

المادة الأولى:
أ – يقصد بتجمع قوى وشخصيات التيار الديمقراطي، التحالف بين أحزاب سياسية واتحادات جماهيرية ومهنية وشخصيات مستقلة، يتبنى الديمقراطية على قاعدة العدالة الاجتماعية ويسعى إلى توحيد الحركة الديمقراطية في العراق من اجل تحقيق الأهداف الواردة في هذا النظام.
ب – يكون لتجمع قوى وشخصيات التيار الديمقراطي مقر في بغداد، وله فروع داخل العراق وخارجه.
المادة الثانية: اللجنة التنسيقية
تتكون من ممثلي الأحزاب السياسية والشخصيات المستقلة المبادرة لوضع مشروع عمل التجمع والتي أخذت على عاتقها التشاور مع اللجان التنسيقية في بغداد والمحافظات لغرض توحيد الحركة الديمقراطية وتحل هذه اللجنة بانعقاد المؤتمر التأسيسي وانبثاق الهيئات المنتخبة حسب النظام الداخلي الذي يقره المؤتمر.
المادة الثالثة: أهداف تجمع قوى وشخصيات التيار الديمقراطي
يسعى التجمع إلى العمل على تحقيق الأهداف الموضحة في برنامجه السياسي.
المادة الرابعة: العضوية
يعد عضوا في التجمع كل حزب أو اتحاد أو منظمة جماهيرية أو مهنية أو شخص مستقل، يوافق بإشعار منه على برنامج التجمع ونظامه الداخلي.
المادة الخامسة: تشكيلات تجمع قوى وشخصيات التيار الديمقراطي
يضم التجمع التشكيلات الآتية: المؤتمر العام، اللجنة العليا، المكتب التنفيذي، الفروع.
١ – المؤتمر العام: أعلى هيئة في التجمع، تدعو إليه اللجنة العليا لتجمع قوى وشخصيات التيار الديمقراطي. ويتكون من أعضاء اللجنة العليا، ومندوبي الفروع من داخل العراق وخارجه. يجتمع مرة كل سنتين. ويجوز للجنة العليا تمديد الانعقاد لسنة ثالثة، كما يجوز دعوته استثناءً إذا دعت الحاجة إلى ذلك. ويقوم بالأعمال الآتية:
أ. رسم سياسة التجمع ووضع الخطط السياسية العامة المعبرة عن توجهاته ويتخذ القرارات والتوصيات لتطوير العمل وتنفيذ برنامجه وخططه وتوصياته.
ب. إقرار الميزانية.
ج. إجراء التعديلات على النظام الداخلي، وإقرارها.
د. انتخاب أعضاء اللجنة العليا للتجمع بأغلبية المصوتين.
٢ – اللجنة العليا:
تتألف من ممثلي الأحزاب والاتحادات والشخصيات ومندوبي الفروع، الشخصيات المنتخبة من المؤتمر. ويكون احد أعضاء اللجنة العليا منسقا، ويتم تداول هده المسؤولية بين أعضاء اللجنة العليا لمدة تحددها اللجنة، وتقوم اللجنة بالأعمال الآتية:
أ– إدارة عمل التجمع ما بين مؤتمرين، وتقديم التقارير عن عملها إلى المؤتمر العام عند انعقاده.
ب– اتخاذ المواقف السياسية إزاء التطورات المستجدة في ضوء السياسة العامة للتجمع وبرنامجه.
ت– العمل على تعزيز التعاون والتنسيق مابين التجمع والقوى والشخصيات العراقية الأخرى في داخل العراق وخارجه.
ث– مناقشة تقارير الفروع والصادقة عليها.
ج– البت بقبول التبرعات والهبات.
ح– الموافقة على انسحاب أي حزب أو شخصية مستقلة من التجمع، أو تجميد العضوية لفترة معينة وبموجب إشعار يقدم ضمن فترة زمنية مناسبة.
خ– تعقد اللجنة العليا اجتماعا دوريا مرة كل ثلاثة أشهر في الأقل، وتتخذ قراراتها بالأغلبية البسيطة لعدد الحاضرين من الأعضاء.
٣ – المكتب التنفيذي:
يضم المكتب التنفيذي منسق اللجنة العليا وممثلي الأحزاب والاتحادات وعددا مساويا من الشخصيات المستقلة يتم انتخابها من قبل أعضاء اللجنة العليا للتجمع، على ألا يقل عدد أعضاء المكتب عن (٧) أعضاء، ويقوم بالأعمال الآتية:
أ. تنفيذ قرارات اللجنة العليا بشأن السياسة التي يعاني منها البلد، ووضع المقترحات والحلول اللازمة.
ب. تقديم التقارير بصورة دورية عن الأعمال المنجزة وغير المنجزة إلى اللجنة العليا، مع بيان سبب عدم الانجاز.
ج. يجتمع المكتب مرتين في كل شهر على الأقل، من اجل انجاز الأعمال المناطة به.
د. تتخذ قرارات المكتب بالأغلبية البسيطة لعدد الأعضاء.
هـ – تشكيل سكرتارية ولجان متخصصة في مختلف مجالات العمل.
الفروع:
تتمتع الفروع من خلال تشكيلاتها التي تقرها بصلاحيات اللجنة العليا والمكتب التنفيذي فيما يتعلق بالعضوية واتخاذ القرارات ذات الصلة بعملها ونشاطاتها داخل الفرع حصرا، على أن تلتزم بالتنسيق مع اللجنة العليا في تحقيق الأهداف التي يسعى إليها التجمع وفق برنامجه ونظامه الداخلي.
المادة السادسة: أحكام عامة
أ. تحتفظ الأحزاب الأعضاء في التجمع باستقلاليتها التنظيمية والفكرية والسياسية، إلا فيما يخل بالتزاماتها بموجب برنامج التجمع ونظامه الداخلي.
ب. يسعى التيار الديمقراطي المشاركة في الانتخابات في قائمة أو قوائم مشتركة، ويقوم كل حزب أو منظمة أو شخصية مستقلة عضو في التجمع بخوض الانتخابات، بصورة مستقلة عن التجمع بالتداول مع اللجنة العليا حول ذلك.
ج. يحل التجمع بقرار من المؤتمر العام وبأغلبية الثلثين، كما يعد منحلا تلقائيا في حالة عدم الانعقاد لدورتين متتاليتين.
لجنة تنسيق قوى وشخصيات التيار الديمقراطي.

ذاكرة عراقية
ملحق أسبوعي يصدر عن مؤسسة
المدى للإعلام والثقافة والفنون
رئيس مجلس الإدارة رئيس التحرير
فخري كريم
نائب رئيس التحرير: عدنان حسين
مدير التحرير: علي حسين
هيئة التحرير: باسم عبد الحميد حمودي ـ رفعت عبد الرزاق
الاخراج الفني: نصير سليم التصحيح اللغوي: مروان عادل
طبعت بمطابع مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون